

حزب ميرتس: البرنامج السياسي

1. دولة إسرائيل

دولة إسرائيل هي دولة ديموقراطية، دولة الشعب اليهودي ودولة جميع مواطنيها.

1.1.1. البيت القومي للشعب اليهودي ودولة جميع مواطنيها

إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي، وفيها يحقق الشعب اليهودي حق تقرير المصير الجمعي، وفضلاً عن ذلك، هي ملك بالتساوي لجميع مواطنيها. لجميع مواطني الدولة الحق في مكانة متساوية، دون تمييز في الدين، أو القومية، أو الميول الجنسية، الهويات الجندرية، أو أي فروقات أخرى. إن حق الشعب لبيت قومي وحق مواطني دولة إسرائيل لشراكة كاملة في النفوذ في دولتهم هما أمران لا ينفي أحدهما الآخر، بل قابلان للتعايش كما ورد في وثيقة استقلال إسرائيل، والتي جاء فيها أن دولة إسرائيل:

"ستكون مسنودة بدعائم الحرية والعدل والسلام ومستهدية بنبوءات أنبياء إسرائيل، وستحافظ على المساواة التامة في الحقوق اجتماعيًا وسياسيًا بين جميع رعاياها دون التمييز في الدين والعرق والجنس، وستؤمن حرية العبادة، والضمير واللغة، والتربية، والتعليم، والثقافة، وستحافظ على الأماكن المقدسة لكل الديانات وتكون مخلصه لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة."

1.2. دولة ديموقراطية

1.2.1. تعريف الديموقراطية

الديموقراطية ليست حكم الأغلبية بل هي حكم الشعب، أي كافة المواطنين والمواطنات. لا يتمثل دور مؤسسات الدولة والحكم في تحقيق مصالح وقيم مجموعة الأغلبية، سواء كانت وليدة الصدفة أو أغلبية ثابتة، إنما في تحقيق المصلحة العامة (الصالح العام). ولهذا، تنطبق على الدولة الديموقراطية قيود عديدة تحد من نفوذ وسلطة مؤسسات الحكم. يؤدي تآكل هذه القيود إلى تدهور النظام الديموقراطي وتحوله إلى نظام طغيان الأغلبية على الأقلية، وطيغان السلطة على المواطن.

1.2.2. الحيز الديموقراطي

إن التسامح تجاه تنوع الآراء والمواقف هو شرط ضروري لصنع حيز ديموقراطي فعال. وعند عدم قبول مواقف المعارضة وإسقاط شرعيتها من قبل السلطة الحاكمة، يتم بذلك إسكات النقاش العام وبالتالي لا يتمكن المواطنون من تحقيق حقهم بالحكم الذاتي. تؤدي الظاهرة السائدة التي تستسهل تخوين المعارضين السياسيين، وتدين أي موقف لا يتماشى مع موقف السلطة باعتباره موقفًا تخريبياً، دخيلاً، وغير وطني، إلى تآكل أسس الديموقراطية الإسرائيلية، ومن شأنها أن تحول العملية الانتخابية إلى قشرة فارغة.

نشهد في السنوات الأخيرة على عملية تضيق لنطاق النقاش العام، إذ نجد أن أي تصريح معرّض لامتحان الولاء للدولة ومرجو منه الامتثال لقيم الحكومة. تحوّل التهديدات المتزايدة على حرية التعبير، والحرية الأكاديمية، وحرية الفكر والإبداع، المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع محافظ ومغلق، يجمع الفكر والعلم وتلحق الأذى بالابتكار التكنولوجي والاقتصاد، كما يبعد إسرائيل عن رؤية مؤسسي الحركة الصهيونية ومؤسسي وثيقة الاستقلال. لا يعتبر النقد تهديدًا على النظام القائم في المجتمعات المنفتحة الوثيقة من خطاها، بل مساهمة للخطاب العام الذي يمثل روح الدولة الديمقراطية.

1.2.3. استقلالية النظام القضائي

لغرض منع مؤسسات الحكم من إساءة استخدام سلطتها، تحتاج الدولة الديمقراطية إلى نظام قضائي مستقل لا يخضع لأهواء النظام الحاكم. يشكل تَلَف استقلالية النظام القضائي خطرًا جسيمًا على حرية كافة مواطني إسرائيل، ويعرض كرامتهم ورفاهيتهم للتدنيس والأذى. يسعى حزب ميرتس إلى منع التدخل السياسي غير الضروري في النظام القضائي، ويناهض التأثير السياسي على القضاة.

يسعى حزب ميرتس إلى منع تسييس الاستشارة القضائية في مختلف الوزارات الحكومية وفي الكنيست، وسيدافع الحزب عن استقلالية هذه الهيئات. عارض حزب ميرتس قانون التوصيات وسيعمل على إبطاله.

1.2.4. استقلالية "الحماة"

إن استقلالية الحماة (حراس النظام) – ومن بينهم المستشار القضائي للحكومة والمستشارين القضائيين للوزارات – هي جزء لا يتجزأ من الجهاز القضائي. يعتبر إخضاع المستشارين القضائيين لوزراء الحكومة انتهاكًا فادحًا لحرية مواطني إسرائيل ولسيادتهم. سيعارض حزب ميرتس اقتراح القانون "قانون المستشارين القضائيين"، وستعمل على إزالته من جدول أعمال الكنيست.

1.2.5. حماية المجتمع المدني، والتنظيمات العمالية، واستقلالية الإعلام

يشكل المجتمع المدني النشط والمنخرط عنصرًا جوهريًا في الحياة الجماهيرية للدولة الديمقراطية. قامت الحكومة الحالية بتمرير سلسلة من الخطوات التشريعية التي تسعى إلى التضيق على منظمات المجتمع المدني، وممارسة التمييز بين منظمات منحازة للحكم وأخرى غير منحازة له. هذه الخطوات هي انتهاك فادح لحرية المواطنين، وتضر بحيوية النقاش العام في إسرائيل. يسعى حزب ميرتس إلى إلغاء قانون الإفصاح الإلزامي للجهات التي تتلقى الدعم من جهات سياسية أجنبية ("قانون الجمعيات" الجديد).

يسعى حزب ميرتس إلى تفعيل قانون الشفافية في التبرع لجمعيات، والذي تم طرحه على طاولة النقاش في الكنيست من قبل حزب ميرتس في الدورة البرلمانية التي شارفت ولايتها على الانتهاء. وهو قانون يطالب بالشفافية من قبل الجمعيات والمنظمات على نحو عادل، بما في ذلك منظمات يمينية تحظى بالحصانة. يرى حزب ميرتس أن تنظيم النقابات العمالية المتزايد في أماكن العمل خطوة مرحب بها ويجدر تعزيزها وتشجيعها. إن النقابات العمالية ليست مجرد خطوة اقتصادية فحسب، بل تعكس العملية الديمقراطية في مكان العمل، وبذلك حياة المواطنين. سيعارض حزب ميرتس التشريعات التي تحاول المساس بالنقابات العمالية وبالحق في الإضراب، وسيدعم التشريعات التي تساند هذه الحقوق. يشكل استقلال وسائل الإعلام عنصرًا أساسيًا في المجتمع الديمقراطي. سيعارض حزب ميرتس أي خطوات تمس باستقلالية الهيئات الإعلامية، أو تعمل على إخضاع الإعلام للمصالح السياسية.

2. نظام الحكم في دولة إسرائيل

2.1. حقوق الإنسان والمواطن

يستند الاعتراف بحقوق الإنسان على سلطة الإنسان كونه إنسانًا، وعلى الإيمان بأن المساواة شرطًا ضروريًا بين جميع البشر. يستند هذا التصور على الوعي بمعاونة الآخر، ويسعى للدمج بين الحرية الفردية وبين التضامن الاجتماعي، ويتجاوز الرؤية المحافظة نحو الحقوق واعتبارها مطلبًا لعدم تدخل الدولة. يرتكز مفهوم حقوق الإنسان على أربع أسس:

1. حقوق الإنسان الأساسية، مثل حرية الرأي والضمير، حرية الدين وحرية اللا-انتساب لدين، حرية التنقل، الحق في الاحترام والحق في سلامة الجسد.
2. حقوق مدنية، مثل الحق في المشاركة السياسية العادلة، الحق في تأسيس الجمعيات، والحق في التصويت وفي خوض الانتخابات، حرية التعبير، الحق في الإضراب، الحق في الحماية في محكمة عادلة، والحق في التنظيم السياسي.
3. الحقوق الجماعية، مثل الحق في الحفاظ على لغة وموروث تقليدي ثقافي (طالما أن هذه التقاليد لا تنتهك الحقوق المحمية المذكورة في الأسس السابقة).
4. الحقوق الاجتماعية، مثل الحق في العيش بكرامة، الحق في العمل، الحق في المسكن، الحق في التربية والتعليم، والحق في الحصول على خدمات صحية، بالإضافة إلى حقوق فئات عينية في المجتمع مثل: النساء، مجتمع ال-LGBTQ (اسم جامع للأقليات الجندرية التي لا تحمل ميولًا غيرية)¹، المتقاعدین، أبناء الأقليات القومية، وذوي الاحتياجات الخاصة.

¹مجتمع يهتم بحقوق المثليات Lesbians، المثليين Gays، ذوي الميول الثنائية Bisexual، العابرين جنسيًا Trans، والكوير Queer.

هذه الحقوق مترابطة ويجب التعامل معها على أنها وحدة متكاملة. إن الاحتلال المتواصل لمناطق الضفة الغربية انتهاك جسيم لحقوق الإنسان هذه، وإنهاءه شرط ضروري لضمان حقوق الإنسان في إسرائيل. تهدد الفجوات الواسعة في الاقتصاد الإسرائيلي النظام الديمقراطي في إسرائيل برمته، لأن عدم المساواة المتطرفة تبطل الديمقراطية في هذه الأطر.

هنالك العديد من حقوق الإنسان الأساسية، حقوق المواطن والحقوق الاجتماعية في إسرائيل التي لم يثبتها القانون، من بينها: حرية التعبير، حرية التجمع وحرية تأسيس الجمعيات. يجري انتهاك لحقوق كثيرة بوتيرة عالية: يتعرض الحق في المحاكمة العادلة إلى انتهاك من خلال الحبس دون محاكمة (الحبس الإداري)؛ يتكرر انتهاك الحق في تأسيس الجمعيات من خلال علاقات العمل بين أرباب العمل وبين العمال؛ تُحرّم عشرات القرى في إسرائيل من الحق في التجمع ومن الحق في التمثيل، فهي قرى غير المعترف بها من قبل السلطات. تحمل دولة إسرائيل مسؤولية تطبيق وإتاحة حقوق الإنسان ليس على مواطنيها فحسب، بس هي مسؤولة عن تلبية حقوق عشرات آلاف العمال المهاجرين وطالبي اللجوء داخل حدودها، وعن الفلسطينيين (ات) المتزوجين من إسرائيليين (ات) وعن مقيمين آخرين لا يحملون الجنسية الإسرائيلية. وفي ظل استمرار الاحتلال، تتحمل إسرائيل مسؤولية تطبيق حقوق الإنسان لسكان أراضي الضفة الغربية المحتلة الواقعة في سيطرتها.

يسعى حزب ميرتس إلى إبطال التفرقة بين المواطنين وبين غير المواطنين فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وسيعمل ميرتس على الدفاع عن حقوق الإنسان في أراضي الضفة الغربية المحتلة، إلى ضمان حرية التنقل في الضفة الغربية، إلى إزالة الحواجز العسكرية، وإلى إيقاف سياسة التصفيات، بالإضافة إلى فرض القانون بحزم ضد المستوطنين الذين يلحقون الضرر بالفلسطينيين في الضفة الغربية وبممتلكاتهم.

نطالب بإنشاء مفوضية لحقوق الإنسان في إسرائيل تقوم بالمتابعة والتحذير من انتهاكات الحقوق، وتكون الوجهة التي تتلقى شكاوى الجمهور. وهي هيئة مستقلة تتمتع بسلطة تنفيذية واضحة، وتُخصص لها ميزانية تحددتها الكنيست، حيث تقدّم إليها التقارير. في أوائل تسعينيات القرن الماضي، تعهدت إسرائيل مع العديد من الدول الأخرى في العالم، بإنشاء مثل هذه المؤسسة، لكنها لم تنفذ ذلك بعد. وظائف المفوضية الأساسية:

- التحذير من انتهاك حقوق الإنسان
- تقديم التقارير السنوية للكنيست حول وضع حقوق الإنسان في إسرائيل
- أن تكون عنواناً لمن تعرض حقوقهم للانتهاك
- الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان، خصوصاً في القطاعات التي يمارس فيها التمييز
- متابعة التشريعات التي قد تمس بحقوق الإنسان

- الحث على توسيع التشريعات التي تحمي حقوق الإنسان، والتطرق إلى التشريعات التي تحمي

حقوق الإنسان حول العالم

يسعى حزب ميرتس إلى تعزيز القضايا التالية:

- توسيع الحقوق التي يحميها القانون الإسرائيلي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
 - سن قانون أساس للحقوق الاجتماعية، والذي يتضمن الحق في الصحة، والتعليم، والسكن، والكرامة، وتأسيس الجمعيات، والإضراب
 - إرساء اتفاقية جنيف الرابعة في القانون الإسرائيلي
 - تخصيص الموارد لتنفيذ القانون، الذي سنه حزب ميرتس، والذي يحظر الاتجار بالبشر
 - إلغاء إعلان حالة الطوارئ في إسرائيل، وهي سارية المفعول منذ 70 عامًا
 - إلغاء ما ورثه الانتداب البريطاني من لوائح الدفاع في حالات الطوارئ، واستبدالها بقانون إسرائيلي سيحافظ على توازن مناسب بين حقوق الإنسان والاحتياجات الأمنية، ويضمن السيطرة القضائية على أي استخدام لهذه اللوائح. بالإضافة إلى الحصول على المعلومات بموجب قانون حرية المعلومات من الهيئات الأمنية.
 - سن قانون جديد للمواطنة منفصل عن قانون العودة، حيث ينظم هذا القانون الشروط والامتحانات للحصول على الجنسية، بما في ذلك منح الجنسية للأطفال المولودين في إسرائيل وذويهم ليسوا مواطنين في دولة إسرائيل.
- سيعمل حزب ميرتس على الدفاع عن الفصل القائم بين سلطات الحكم، كما سيعمل على الحفاظ على استقلالية كل منها.

2.2. إلغاء قانون القومية

يستند قانون الأساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي، والذي اعتمد في تموز 2018 في الكنيست، على افتراض أن مواطني دولة إسرائيل اليهود لا يستطيعون أن ينفذوا حقهم في تقرير المصير القومي في إطار يحتوي أدوات ديمقراطية. وهذا افتراض كاذب يؤدي إلى تقويض الالتزام للديمقراطية لدولة إسرائيل. لا يخدم قانون القومية أي مصلحة جماهيرية أو أي دافع سياسي. هو قانون شعبيّ بامتياز وترويجي، هدفه الوحيد هو استثناء الأقلية العربية (مسلمين، ودروز، ومسيحيين، وشركس وآخرين). وليس من المستغرب أن هذا القانون قد ألحق الضرر وسبب الإهانة، وأدى إلى خروج الجماهير في احتجاجات واسعة. أدى هذا القانون غير الضروري إلى تفاقم استبعاد مواطني إسرائيل العرب والدروز في دولتهم، دون أن يزيد في المقابل من قوة دولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي.

- سيسعى حزب ميرتس إلى إلغاء قانون القومية.
- سيسعى حزب ميرتس إلى تثبيت مكانة وثيقة الاستقلال القانونية، لتكون ملزمة في قانون أساس.

2.3. حقوق المواطنين العرب

- بالإضافة إلى ضمان المساواة الكاملة لجميع مواطني الدولة، ستعترف إسرائيل بالأقلية العربية باعتبارها أقلية قومية تحظى بحقوق جماعية، وبذلك تضمن حقها بممارسة ثقافتها الفريدة والتعبير عنها، واستخدام لغتها، مع الحفاظ على مكانتها كلغة رسمية.
- يسعى حزب ميرتس إلى تعزيز القضايا التالية:
- إصلاح التمييز ضد المواطنين العرب ووضع خطة عمل واسعة أساسها التفضيل المصحح تجاه السكان العرب في كافة مجالات الحياة، وذلك بالتعاون مع الجمهور العربي.
 - دمج فعال ومتواصل للمواطنين العرب في المؤسسات السياسية والإدارية، وضمان تمثيل سديد للعرب في القطاع العام، وفقاً لقانون سنّ بمبادرة ميرتس في عام 2000.
 - أن يشمل التقويم الرسمي للبلاد الأعياد الإسلامية والمسيحية والدرزية
 - تخصيص موارد كبيرة لدعم الثقافة العربية والحث على حضورها الملموس بين الجمهور العربي وبين كافة الجماهير.
 - حظر استخدام القومية العربية كمعيار لإجراء فحوصات أمنية ("التنميط") بشكل عام، وفي المطار بشكل خاص. نسعى للمطالبة بوضع حد للمعاملة التمييزية والمهينة للمواطنين العرب أثناء الفحوصات الأمنية، كما نسعى للمطالبة بتحديد نمط عمليات التفتيش ووضع معايير متساوية ومنطقية لجميع السكان.
 - تقوية وتحسين خدمات الشرطة للمجتمع بأسره في إسرائيل، بما في ذلك الخدمات التي يقدمها جهاز الشرطة لمواطني إسرائيل العرب، للإسرائيليين من أصول أثيوبية، ولإسرائيليين وفدوا من دول الاتحاد السوفييتي سابقاً، وذلك من خلال وضع معايير واضحة للحدّ من العنف، والحدّ من استخدام الأسلحة غير المشروعة، والحدّ من زيادة عدد الجرائم المفصوحة، وتقوية الأمان الفردي لدى كافة المواطنين والمواطنات.

2.3.1. إصلاح التمييز العنصري

خلال سنوات قيامها، تم ممارسة التمييز العنصري تجاه مواطني إسرائيل العرب على نحو عميق وممنهج في مجالات عديدة. على الدولة أن تتحمل مسؤولية سنوات التمييز هذه وأن تعمل على إصلاح مآلها.

سيعمل حزب ميرتس على إصلاح التمييز في المجالات التالية:

- وضع خطة للقضاء على الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب. ستشمل الخطة، من ضمن أمور أخرى، إنشاء مناطق صناعية في التجمعات العربية، أو تحويل المناطق الحالية إلى مناطق مشتركة؛ إعادة توزيع أموال ضريبة السكن (الأرنونا) بين السلطات العربية واليهودية المجاورة، ووضع أهداف واضحة للحث على توظيف الأكاديميين العرب، وإتاحة فرص العمل للنساء العربيات، والقضاء على ظاهرة التقاعد المبكر عند الرجال العرب من سوق العمل.

- تعجيل المصادقة على الخطط الهيكلية في البلدات العربية والعمل على توسيعها، سعياً نحو إصدار ترخيصات البناء وطرح الحلول السكنية، يشمل ذلك توسيع المناطق الخاضعة لسلطات البلدات العربية.
- توسيع شامل لتسويق أراضي الدولة المستأجرة (داخل حدود 1967)، وتوسيع التطوير والبناء في البلدات العربية، من خلال إزالة الحواجز التي تسبب عدم مساواة متجذرة وتخصيص موارد الأراضي بين اليهود والعرب؛ بما في ذلك إلغاء العهد بين دولة إسرائيل وبين كالكال (الصندوق القومي اليهودي)، وفرض إدارة وتسويق أراضي كالكال وفقاً لمبادئ المساواة المدنية.
- وضع خطة لتنظيم تسجيل حقوق الأرض، زيادة الوعي الجماهيري حول إجراءات تسجيل الأراضي، السعي نحو تبسيط سيرورة التسجيل وتقصيرها وتخفيض تكاليف التسجيل، وبذلك التقليل من عدد المواطنين العرب في إسرائيل القاطنين في أراضي غير مسجلة بأسمائهم، بالإضافة إلى تنظيم تسجيل حقوق الأرض.
- تخفيض أسعار الإيجار والمسكن من خلال ضم البلدات العربية للتجمعات 4-1 بدعم من برنامج مساعدة حكومي خاص، الذي يشمل تخفيض الضرائب على الأراضي وزيادة عدد الأراضي المتاحة للسكن، المساعدة في تكاليف التطوير، وفي قروض السكن، والتشجيع على بناء وحدات سكنية للمحتاجين، خاصة في البلدات.
- طرح حلّ عادل لمسألة البيوت والشقق غير المرخصة، وتصميم خطة عمل مناسبة ترسم حلولاً للإسكان القانوني، إذ لو توفرت هذه الحلول في السابق، لما تفاقمت ظاهرة البناء غير المرخص وآلت إلى وضعها الراهن.
- الحرص على تمثيل للسلطات المحلية العربية في اللجان المختلفة في مجالس التخطيط اللوائية والقطرية.
- تمثيل وافي لمهنيين عرب أكفاء في وظائف مركزية في وزارة البناء والإسكان، في سلطة أراضي إسرائيل، وفي لجان البناء والتخطيط. مشاركة ممثلي الجمهور العرب في وضع خطة شاملة لإيجاد حل لضائقة السكن والأراضي.
- تقوية السلطات المحلية العربية من خلال تخصيص موارد متساوية، ومنح الأدوات الإدارية لرؤساء السلطات المحلية. يجب تفادي تفكيك السلطات المحلية العربية وتبديلها بلجان مُعيّنة من قبل الحكومة، وذلك من أجل ضمان الديمقراطية المحلية ومشاركة السكان باختيار ممثليهم.
- إلغاء لجان التخطيط الإقليمية، ومنح الحق في تأسيس لجان تخطيط محلية في السلطات العربية.
- ترقية البلدات العربية إلى مكانة "مدينة" والعمل على تخطيط حضري ومناطقى بما يتناسب مع ذلك.

- تحسين منالية الوصول للبلدات العربية من خلال ربطها بنظام الطرق والمواصلات العامة المنتظمة، منها وإليها.
- زيادة مشاركة المواطنين العرب في المبادرة والتطوير في الاستثمارات التجارية والاقتصادية، إنشاء مناطق صناعية خاصة بجوار البؤر السكنية، وذلك من أجل التشجيع على تأسيس تحالفات ومصانع من شأنها أن تزيد من إمكانيات التوظيف، وكذلك رفع مستوى الدخل وضريبة السكن (الأرنونا) الواردة للسلطات المحلية العربية.
- تشجيع السياحة في البلدات العربية.
- الاعتراف بالقرى العربية غير المعترف بها، والعمل على وصلها بالخدمات العامة على نحو متساوٍ وعادل، الاعتراف بالأحياء غير المعترف بها في المدن المختلفة (مثل اللد والرملة) وتنظيمها، توسيع نطاق الأراضي التابعة لسلطة البلدات العربية، وطرح الحلول لضائقة السكن، وإلغاء قوانين المصادرة والإجراءات التمييزية ضد العرب في قضايا الأرض والمسكن. وإعادة الأراضي المصادرة التي لم يتم استخدامها إلى أصحابها.
- إرجاع مهجري إقرث وبرعم إلى قراهم.
- نقل الوقف الإسلامي لإدارة جهات مسلمة.

2.3.2. مناهضة العنصرية

نشهد في السنوات الأخيرة تفاقماً ملحوظاً وجددياً في التعبيرات العنصرية، وكره الغرباء، والتمييز. لم يعد الحديث عن أشخاص معدودين على هامش المجتمع، بل صار يُدلى بالتصريحات العنصرية هذه من قبل وزراء وأعضاء في الكنيست، تحريضات للقيام بأعمال عنصرية يصدرها الحاخامات، جميعاً أدت إلى حوادث عنف وحوادث قتل بالتبريح. سيظل ميرتس في مقدمة مناهضة العنف داخل الكنيست، في المحاكم، وفي الشارع. سيعمل حزب ميرتس على دعم المجالات التالية:

- إلغاء القوانين التمييزية التي أصدرت في السنوات الأخيرة وهي: قانون النكبة، قانون المقاطعة، قانون لجان القبول.
- رفض مقترحات التشريعات القانونية العنصرية والتي وضعت على طاولة الكنيست من قبل حكومة اليمين وأعضاء الكنيست التابعين لأحزاب يمينية مثل مقترح قانون تفضيل المنتسبين لصفوف الجيش في التوظيف، مقترح قانون للتفريق الطائفي بين العرب المسيحيين والعرب المسلمين. سيعمل الحزب على مكافحة مقترحات شبيهة جديدة، في حال طُرحت على طاولة الكنيست.
- تفعيل قانون جرائم الكراهية ضد أي إنسان أو أي جمهور، على أساس الدين، العرق، الأصل، الجنس، الميول الجنسية، الهوية الجندرية.

- إقالة الحاخامات وأصحاب المناصب الجماهيرية الذي يتفوهون بأقوال عنصرية في إطار وظائفهم.
- توسيع وتكثيف التوعية التربوية لمناهضة العنصرية لدى كافة أطياف المجتمع.
- من ضمن مساعيه لمناهضة العنصرية، سيعمل حزب ميرتس على تطوير برنامج شامل في النظام التعليمي يكون محوره التربية من أجل حياة مشتركة وعدالة مدنية، ويشمل ذلك التعرف على الروايات التاريخية القومية المختلفة، مع الحرص على التشديد على مبدأ المواطنة المتساوية والحياة المشتركة. تشمل الخطة لقاءات بين تلاميذ يهود وعرب بشكل منتظم.

2.3.3. علاج العنف والجريمة في المجتمع العربي

العنف والجريمة في المجتمع العربي هما أزمة اجتماعية حادة ينبغي أن تهتم كل مواطن إسرائيلي. أسباب انتشار العنف والجريمة في المجتمع العربي عديدة، من بينها تقصير أداء الشرطة أو عدم توفر خدماتها على الإطلاق، غياب فرض القانون من قبل الشرطة، الفقر والبطالة، واهتمام منقوص في الشببية المنعزلة، والاعتراب الاجتماعي. وفقاً لتقرير مراقب الدولة، بين عامي 2014 و2016، كان 95٪ من المشتبه بإطلاق النار في مناطق سكنية من أبناء في المجتمع العربي، ويعكس هذا المعطى مدى توفر الأسلحة غير القانونية العالي في البلدات العربية. يرى حزب ميرتس أنه من مسؤولية الحكومة الإسرائيلية تخصيص الاهتمام الكامل لمعالجة العنف والجريمة في المجتمع العربي، وتوفير الموارد اللازمة لإيجاد حل لهذه الأزمة الخطيرة. في هذا السياق، يجب تكثيف تواجد الشرطة في المجتمعات العربية، والعمل على تغيير جوهرى في منهج تعامل الشرطة مع المواطنين العرب في لحظات فرض القانون. بالإضافة إلى هذا، ينبغي زيادة الموارد المخصصة لرعاية المجتمع والخدمات الاجتماعية في المجتمع العربي.

2.3.4. مكانة اللغة العربية

أدى سن قانون القومية إلى إزالة مكانة اللغة العربية بدورها لغة رسمية، وحولتها إلى "لغة ذات مكانة خاصة" في إسرائيل.

إلى جانب إلغاء قانون القومية وإعادة مكانة اللغة العربية، لغة خمس من مواطني دولة إسرائيل، إلى لغة رسمية، ستعمل قائمة ميرتس على توسيع استخدام اللغة العربية في المرافق العامة في إسرائيل، في اللافات في المؤسسات وفي الطرقات، وستقوم بنشر تدريس اللغة العربية في المؤسسات التربوية التي تدرّس باللغة العبرية.

3. الأمن والسلام

الأمن هو مصلحة عليا وشرط للسلام، والسلام هو مركب أساسي في مفهوم الأمن المطلق. نرى أن إنهاء الاحتلال وتقسيم البلاد إلى دولتين للشعبين القاطنين فيها أمران ضروريان من أجل نيل كل من السلام ومن الأمن.

3.1. الأمن

لا يمكن أن يستند مفهوم إسرائيل للأمن فقط وحصراً على تشييد وتحصين قوة عسكرية للردع، واستخدامها كردّ على التهديدات. يجب أن يقوم الأمن القومي على نظرة شاملة للمصالح والأهداف السياسية. الهدف السياسي الأسمى لدولة إسرائيل هو التعايش السلمي والتعاون مع جميع جيرانها ووضع حد للسيطرة على الفلسطينيين. إنهاء الاحتلال هو هدف في سلم الأولويات في حد ذاته بالإضافة إلى ظروف السلام والاندماج في المنطقة. ومع مراعاة هذه الأهداف، يجب أن يستند أمن إسرائيل على توازن في المصالح مع الأعداء، وتعزيز التحالفات مع العناصر الودية، واستعادة مكانة إسرائيل الدولية.

- سيعمل حزب ميرتس على تغيير أنماط النظر إلى الأمن القومي للدولة بشكل جذري. فيإلى جانب تشييد قوة الردع، ينبغي تشجيع التحالفات السياسية الإقليمية والدولية وعدم الاعتماد الحصري على الردع العسكري.
 - دفع عملية السلام، والاستجابة لمبادرة السلام العربية وتقديم مبادرة سلام إسرائيلية متوافقة تكملها، والخوض في مفاوضات موضوعية حول السلام في الشرق الأوسط. ستفتح كل هذه المبادرات مجالات جديدة لمصالح مشتركة بين جميع الأطراف، على المستوى الثنائي وعلى مستوى المنظمات الدولية.
- ستسمح هذه المبادرات لإسرائيل بعرض قدراتها الفريدة في مجالات مطلوبة مثل الزراعة، والمياه، والتقنية العالية، والطب، والتربية، والسياسة، وتقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، والمزيد. إن انضمام إسرائيل إلى عائلة من شعوب الجوار من شأنه أن يأخذها من الانشغال بواقع وجودها، ويُسلط الضوء إلى مساهماتها للبشرية.
- الحصانة الاجتماعية والاقتصادية هما أيضاً عناصر ضرورية في مفهوم الأمن.

3.2. تقسيم البلاد: دولتين لشعبين

إن الثمن الأخلاقي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يكلفه الاحتلال لإسرائيل لا يطاق. إقامة دولة فلسطينية بجوار إسرائيل هي مصلحة وطنية وأمنية وسياسية أساسية لدولة إسرائيل، وشرط لتنظيم علاقاتها مع جيرانها واندماجها في المنطقة.

حل الدولتين هو الحل المفضل لدى الغالبية العظمى من مواطني إسرائيل، وهو الحل الوحيد الذي يتوافق مع الواقع الجغرافي والديموغرافي بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. تدعم ميرتس إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق حدود الخط الأخضر، مع تبادل إقليمي متفق عليه 1:1، وتقسيم السيادة في القدس لتكون عاصمة ثنائية لدولتين - إسرائيل وفلسطين، كما وتدعم الوصول إلى حل متفق عليه لمشكلة اللاجئين.

يرى ميرتس أن على إسرائيل تبني مبادرة الجامعة العربية التي تقترح مصالحة شاملة بين العالم العربي وإسرائيل.

يعارض ميرتس موقف الحكومة الإسرائيلية الحالية، والتي ترى أن إدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ممكنة، إلى الأبد، دون النزوح إلى حل وسط يقوم على مبدأ تقسيم الأرض. يزيد وهم إدارة الصراع الذي تبنيه الحكومة للجمهور من عدد الضحايا ويؤدي إلى جولات عنف متكررة، وقد يؤدي هذا الأسلوب إلى نتائج وخيمة. يرى ميرتس أن وجود المستوطنات هو العقبة الرئيسية أمام حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وسوف يسعى الحزب إلى إخلاء المستوطنات المتفرقة والمعزولة، باتفاق أو بدون اتفاق، وستعمل على سن قانون "إخلاء التعويض" الذي يسمح للمواطنين الإسرائيليين الذين يعيشون خارج الخط الأخضر بإعادة توطينهم داخل حدود دولة إسرائيل، حتى قبل الاتفاق.

سيتم إخلاء معظم المستوطنات من ضمن الإجراءات، ولكن سيتم ضم معظم المواطنين الإسرائيليين الذين يعيشون خارج الخط الأخضر إلى إسرائيل كجزء من تبادل إقليمي متفق عليه بين الجانبين (اتفاقيات أنابوليس، جنيف، إلخ).

3.2.1. عناصر مسار العمل السياسي:

- السيادة: ستعترف إسرائيل بوحدة سيادة الدولة الفلسطينية المستقبلية في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. ستعترف الدولة الفلسطينية بسيادة إسرائيل على أراضي دولة إسرائيل داخل حدودها القانونية.
- الحدود: ستسعى إسرائيل جاهدة للتوصل إلى اتفاق سلام على وفقاً لحدود 1967، مع تبادل إقليمي متفق عليه بنسبة 1:1.
- الأمن: خلال المفاوضات، ستعمل إسرائيل جاهدة من أجل ضمان أمنها على المدى الطويل من خلال دمج عناصر الردع التابعة للجيش الدفاع الإسرائيلي في الميدان لفترة زمنية متفق عليها، ونزع السلاح العسكري الطوعي للدولة الفلسطينية، وضمانات دولية، وتواجد عسكري دولي طويل الأمد.
- القدس: ستقر اتفاقية السلام على وجود عاصمتين اثنتين في القدس: تكون فيها الأحياء اليهودية في المدينة تابعة لإسرائيل، والأحياء الفلسطينية تابعة لفلسطين، بينما تخضع مناطق الحوض المقدس لتنظيم خاص. المغزى من الاتفاق هو تقسيم السيادة السياسية مع الحفاظ على السلامة البلدية للمدينة، لصالح جميع سكانها وزوارها. ومع تنفيذ الاتفاقية، ستتوقف سياسة طرد السكان الفلسطينيين من منازلهم في القدس الشرقية، وسيمنع استفزازات المستوطنين في الأحياء الفلسطينية. سيتم إلغاء قانون أملاك الغائبين وسيتم الاعتراف بملكية سكان القدس الشرقية للمنازل التي عاشوا فيها خلال سنوات الحكم الأردني في القدس الشرقية، كمان ستمنع إمكانية إلغاء الإقامة لسكان القدس الشرقية، ويمنحون الجنسية الإسرائيلية، لمن أراد الحصول عليها.

- المستوطنات: بصرف النظر عن تقدم المفاوضات، ستوقف إسرائيل جميع عمليات البناء والاستيطان في المستوطنات. إلى جانب استمرار الظلم، والحرمان، والعنف، والطغيان المنطوية جميعها في الاستيطان، فإن استيطان المواطنين الإسرائيليين ومكوئهم في الأراضي المحتلة يتعارض مع القانون الدولي ومع مصالح إسرائيل الأمنية والسياسية.
-
- الإخلاء الطوعي: ينبغي الشروع في حوار مع جمهور المستوطنين لتمكين معظمهم من المغادرة طواعية، مع منحهم تعويضًا مناسبًا، من ضمن أمور أخرى، مثل التشريعات التي تسمح بالإخلاء الطوعي قبل الوصول إلى تسوية دائمة.
- اللاجئون الفلسطينيون: سيتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين باتفاق.
- سيعمل ميرتس على إلغاء قانون تنظيم التسوية في يهودا والسامرة ("قانون التنظيم") وستعمل على تفكيك المواقع الاستيطانية غير القانونية.
- سيعارض ميرتس أي تشريع يطبق القانون الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.
- سيعمل ميرتس على حماية حقوق القاصرين في نظام القضاء العسكري من مقارنتها بالتشريعات الإسرائيلية في مسائل حماية القاصرين.
- سيعمل ميرتس على إلغاء تعديلات الكنيست لقانون حظر التمييز في المنتجات والخدمات ودخول أماكن الترفية العامة والتي تطالب مقدمي الخدمات بالمشاركة في مشروع الاستيطان.
- غزة: يرى ميرتس أن إعادة تأهيل قطاع غزة واقتصاده هو مصلحة إسرائيلية، ويدعم رفع الحصار عن قطاع غزة، وتخفيف القيود على الحركة وتسويق البضائع من غزة إلى الضفة الغربية وإسرائيل، ودخول مواد البناء إلى قطاع غزة، مع الأخذ بالحسبان الحفاظ على أمن سكان منطقة جنوب البلاد. يرى ميرتس أن إعادة التأهيل التدريجي لقطاع غزة على المدى القصير والتسوية السياسية هي السبيل الوحيد لوقف القتال والتصعيد في الجنوب والحفاظ على الهدوء والأمل لكل من سكان الجنوب وسكان غزة.
- الموارد الطبيعية: يجب وقف الاستغلال الإسرائيلي الأحادي للموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة، ويجب تشجيع الحلول البديلة داخل إسرائيل. كجزء من اتفاقية السلام، ستضمن حكومة إسرائيل التعاون مع الحكومة الفلسطينية في تطوير موارد المياه والحفاظ عليها، وكذلك البيئة والطبيعة والسياحة التي تعود بالنفع المتبادل.
- الدين والتراث: يجب على إسرائيل أن تضمن في إطار اتفاق التزام متبادل الاعتراف بحق جميع الأديان في حرية الوصول إلى أماكن العبادة في القدس وفي جميع أنحاء البلاد. من الضروري أيضًا

ضمان تمتع مواطني البلدين بحرية الوصول إلى المواقع التراثية والأثرية ذات الأهمية التاريخية لكلا الشعبين.

- المصالحة وتعليم السلام: في إطار اتفاق، ينبغي ضمان تعاون تعليمي واسع النطاق وطويل الأمد، بهدف التعليم من أجل السلام والمصالحة بين الشعبين. إن الجهل الذي يسود المجتمع الإسرائيلي تجاه المجتمع الفلسطيني والسردية الفلسطينية، والجهل السائد بين المجتمع الفلسطيني تجاه المجتمع الإسرائيلي والسردية الصهيونية الإسرائيلية، هما نتيجة لسنوات عديدة من الإقصاء والإهمال، بل جهد متعمد لتعبئة الجمهور وتحريضهم لتبني نظرة نديّة ومعادية. الشيطنة تخدم المتطرفين من كلا الجانبين. ستعمل ميرتس على تغيير هذا من خلال أدوات الدولة والمدنية.

3.3. المبادرة العربية للسلام

يدعم ميرتس مبادئ "المبادرة العربية للسلام" وترى أن على حكومة إسرائيل أن تعبر عن استعدادها للخوض في مفاوضات من أجل تنفيذها الكامل في المنطقة ككل، وهذا إلى جانب تقدم المفاوضات في تسوية ثابتة على الصعيد الإسرائيلي والفلسطيني.

3.4. السياسة الدولية

تم تقويض مكانة إسرائيل الدولية. لقد تدهورت شرعية إسرائيل على مدار سنوات عديدة، وخلال فترة الحكم الحالي، وصلت إلى مستوى غير مسبوق بسبب سياستها في الاحتلال وإنكارها للقرار الدولي الشامل فيما يتعلق بوضع الأراضي المحتلة في حرب الأيام الستة. تُعتبر إسرائيل في الرأي العام العالمي رافضة للسلام ومنتهكة تسلسلية للاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان. من أجل تحسين صورة إسرائيل الدولية، يجب أن ننهي الاحتلال، المصدر الرئيسي لمشكلة "السمعة".

بدلاً من توفير استجابة مناسبة لتدهور مكانة إسرائيل في العالم وفي الدول الغربية على وجه الخصوص، قامت الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو برعاية العلاقات مع الأنظمة الاستبدادية والقادة المناهضين للديمقراطية وحتى معادين للسامية. العلاقة مع هذه الأنظمة، إلى جانب كونها غير مستحقة، لن تفيد إسرائيل على المدى الطويل ولا يمكن أن تحل محل التحالفات مع الدول المتقدمة والديمقراطية والمحبة للسلام. سيعمل ميرتس على تقوية العلاقات الدبلوماسية مع الأنظمة والقادة الديمقراطيين.

في الولايات المتحدة أيضًا، كان وضع إسرائيل وعلاقاتها السياسية والأمنية مع بنيامين نتنياهو مثيراً للجدل. إن تحالف المصالح بين نتنياهو وترامب يقوض التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وخاصة العلاقات مع

اليهود الأمريكيين، ومعظمهم لا يشاركون ترامب في وجهات نظره، ولا يؤيدون وسياسة الاحتلال والمستوطنات التي تمارسها حكومة نتنياهو. يجب على إسرائيل تعزيز علاقاتها مع الدول الصديقة وإقامة علاقات شراكة وصدقة مع الديمقراطيات الأخرى. سيعمل ميرتس أيضًا على إلغاء أو مراقبة تصدير الأسلحة عن كذب إلى الدول والأنظمة التي تنتهك حقوق الإنسان وترتكب جرائم ضد الإنسانية.

3.5. السياسة الإقليمية

سوريا: تتعاطف ميرتس مع معاناة الشعب السوري ورغبته في الحكم والحرية الديمقراطية. ميرتس يدين العنف المتعمد لنظام الأسد ضد مواطنيه. في حالة وجود حكومة منتخبة وممثلة في دمشق، معترفًا بها من قبل المجتمع الدولي، يجب اتخاذ إجراء لتجديد المفاوضات مع سوريا على أساس مبادرة السلام للجامعة العربية. لبنان: يتطلب التهديد المستمر للاستقرار الأمني الناشئ عن تطلعات وأنشطة منظمة حزب الله والتهديد لأمن وهدوء مواطني إسرائيل على الحدود الشمالية سياسة حذرة تجمع بين الردع وضبط النفس. يجب اتباع هذا، حتى يحدث تغيير بارز في الحكومة في لبنان، مما سيمكن من إقامة علاقات سلمية في المستقبل. غزة: تعتبر ميرتس غزة جزءًا من أراضي الدولة الفلسطينية ولا ترى الحكومة المنقسمة بين الضفة الغربية وغزة مصلحة إسرائيلية. طالما تم الحفاظ على غزة ككيان مستقل ومنفصل عن الحكومة المركزية في رام الله، يجب الحفاظ على تعاون عملي هادف من أجل تمكين تطوير قطاع غزة لصالح سكانه، بغض النظر عن الطرف الذي يسيطر عليه. سيعمل ميرتس لرفع الحصار عن غزة. يرى ميرتس أن أي تغيير في السياسة الإسرائيلية تجاه غزة سيؤدي أيضًا إلى تحسين أمن ورفاهية سكان محيط غزة، الذين يعيشون الآن تحت تهديد أمني مستمر. إيران: تشكل تصريحات الحرب الإيرانية وطموحها للحصول على أسلحة نووية تهديدًا للعالم بأسره. يجب على إسرائيل التركيز على المسار الدبلوماسي والعودة إلى الاتفاق النووي الموقع تحت قيادة الرئيس أوباما وبدعم من المجتمع الدولي. يسهم الاتفاق في الأمن لأنه يبعد إيران عن التسلح النووي ويزيل الحرب غير المرغوب بها.

{4 – 7.2.1}

7.2.2

حقوق مجتمع المثليين

التزام ميرتس تجاه مجتمع المثليين قوي، متسق وطويل الأمد. تناضل ميرتس من أجل الاعتراف بالمثليين، مثليات، البيوسيكشوال، المتحولين جنسيا ومضايقات، كأفراد كوحدة اسرية وكمجتمعات، وكونهم مواطنين ومواطنات متساوي الحقوق والحالة الاجتماعية. تدرك ميرتس أن الميول والهوية الجنسية بكافة اشكالها وتعابيرها، هي جزء لا يتجزأ من هوية كل إنسان. التمييز ضد الميول الجنسية أو اختلاف الجنس أو ضد طرق التعبير عنها، يشكل انتهاكاً أساسياً لحق الإنسان في الخصوصية والحرية الشخصية. ترى ميرتس بحق كل الشخص بأن يحدد لنفسه الهوية الجنسية والتعبير عن هذه الهوية دون علاقة بالجنس البيولوجي. تلتزم ميرتس بحق الأزواج والأسر من نفس الجنس بالأبوة والأمومة وتعمل لتدعيم حقوق العائلات المثلية منذ سنين عدة

ستادب ميرتس على ترويج للقضايا التالية:

هذا الجزء من البرنامج السياسي الخاص بميرتس، هو بمثابة استكمال وتفصيل لمطالب مجتمع المثليين في إسرائيل، الذي وقع من قبل جميع الجمعيات المجتمعية الاربعة عشر، كما تم تقديمها إلى الحكومة الإسرائيلية أثناء احتجاج المثليين للمطالبة بمساواة حقوق كاملة في صيف 2018.

7.2.2.1

منع الجريمة، العنف والتمييز ضد المجتمع المثلي باسرائيل:

أ. تعزيز التشريعات التي تشمل الميل الجنسي والهوية الجنسية بين أسباب مقاضاة التحريض على العنصرية ومقارنة وضع ضحايا جرائم الكراهية بمركز ضحايا الأعمال العدائية من حيث حقوق الملكية والمدفوعات.

ب. استكمال تعديل قانون التفسير - إضافة تعريف للميول الجنسية والهوية الجنسية والتعبير الجنساني لأي قانون يتناول التمييز.

ج. حظر العلاج التحويلي للقاصرين وحظر الإعلانات عن علاج تحويل

هـ. الكفاح ضد أي محاولة من جانب السلطات الحكومية و / أو المحلية للتمييز ضد مجتمعات المثليين، أو تقليص خطواتهم، في الترويج لثقافتهم وهويتهم، بما في ذلك تنظيم مسيرات فخر في مدن إسرائيل، بما في ذلك العاصمة القدس.

7.2.2.2 الاعتراف بالهوية الجنسية

أ. تعديل إجراءات هيئة السكان بما يتيح تغيير التفاصيل الجنسية في السجل السكاني على أساس تصريح مقدم الطلب فقط، وكذلك تغيير شهادة الميلاد بطريقة تعكس الهوية الجنسية

ب. اعتراف الدولة بحق الشخص في تعريف نفسه على أنه ينتمي إلى جنس ثالث ليس ذكراً أو أنثى، ذكراً أو أنثى، أو بدون جنس.

ج. سيتم سن قانون يلزم الدولة بتغيير طرق التسجيل والأشكال الرسمية في جميع الوزارات الحكومية والمؤسسات العامة وذلك لتمكين اضمغان إمكانيات الهوية الجنسية وغيرها من العلاقات على الموجودة اليوم. حيث ستخصص الدولة الموارد لهذه المهمة وتؤسس هيئة مسؤولة عن تنفيذها.

7.2.2.3 الاعتراف بالعائلات المثلية

و. المساواة والاعتراف بالأزواج من نفس الجنس او ان أحد الزوجين أو كليهما من المتحولين جنسياً. سوف تعمل ميرتس على تأسيس الزواج المدني في إسرائيل، بما في ذلك زواج الأزواج من نفس الجنس والأزواج الذين يكون شركاؤهم من المتحولين جنسياً.

ب. تسجيل الأبوة والأمومة للأزواج المثليين في نفس طريقة التي تسجل بها الأبوة والأمومة بحالة ولادة مولود لزوج من جنسين مختلفين - الاعتراف بالوالدين غير البيولوجيين كأبوين دون عملية قانونية ودون الحاجة بالتبني.

C. أتاح التبي في إسرائيل ومن دول أخرى - تشريع يسمح بتبني الأطفال من إسرائيل والعالم للأزواج من نفس الجنس والأفراد على حد سواء.

رابع. سنعمل على تعديل قانون الأرحام بحيث ينطبق بالتساوي على الأزواج المثليين والأزواج من جنسين مختلفين والأفراد. كل هذا مع ضمان حق المرأة لجسدها وحماية حقوق الحاضنات. بالإضافة إلى ذلك، ستدعم الدولة مالياً الترتيبات البديلة والتبني، بحيث لا يكون الحق في الأبوة والأمومة متاحاً للأثرياء فقط.

ال. ترتيب مسار محدد في الخطط الصحية وفي نظام الصحة العامة للنساء المثليات والمتحولات جنسياً اللاتي يسعين إلى الحمل

ال. تحديث النظام البيروقراطي بحيث يتم في جميع الأشكال التي يُتوقع من خلالها الطفل ملء اسم والديه، مع إعطاء إمكانية تمييز أنواع الأبوة والأمومة المختلفة.

F. إدراج شركاء من نفس الجنس والآباء والأمهات المتحولين جنسياً الخاضعين لولاية محكمة الأسرة، بما في ذلك إمكانية تسريح بالزواج.

G. ستعارض ميرتس أي مشروع قانون ينتهك وضع الأزواج من نفس الجنس والآباء والأمهات المتحولين جنسياً وستعمل على الغاء التمييز في القوانين الحالية.

H. الاعتراف بالأسر التي تضم أكثر من الوالدين اثنين.

7.2.2.4. 7.2.2.4. تكييف الخدمات لتناسب مع احتياجات المثليين:

و. تطوير سلسلة متواصلة من الاستجابات المخصصة، ودمج الاستجابات الحالية لمجتمع المتحولين جنسياً، ومثلي الجنس والمتحولين جنسياً في الوسط العربي والقطاعات والدينية والمتشددة، والمثليين في دائرة الدعارة.

ب. تكييف برامج في سوق العمل لتتواءم مع احتياجات مجتمع المتحولين جنسياً.

C. • تخصيص الموارد لتوسيع الدعم ومساعدة المتحولين جنسياً في التعامل مع عمليات التكيف الجنسي، بما في ذلك تمويل العلاجات التي لا تشكل جزءاً من شروط الموافقة الاجتماعية.

رابع. تخصيص الموارد لأطر الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص المتحولين جنسياً وتدريب المهنيين في كل مجال على القضايا الجنسانية والهوية من خلال التشريعات والسياسة الحكومية.

ال. نقل قانون تدريب المثليين إلى الفرق الطبية، الرفاهية والتعليمية.

F. الترويج لخطة حكومية لتكييف خلايا الخدمة مع جميع الأجناس.

7.2.2.5. 7.2.2.5. المساواة في الصحة:

و. زيادة كبيرة في مخصصات الميزانية للعلاجات للموافقة الجنسية لتوسيع الكادر الطبي، وتخصيص ساعات العمل، وتدريب المؤسسات الطبية المناسبة بالإضافة إلى المؤسسات القائمة.

ب. إدراج جميع عمليات مطابقة الجنس غير التناسلية في السلة الصحية

C. تعزيز صياغة إجراء لعلاج المتحولين جنسياً في نظام الصحة النفسية

رابع. إدراج PREP والعقاقير الجديدة التي تحسن حياة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في سلة الأدوية الأساسية.

ال. القضاء على التمييز بين المتحولين جنسياً في تمويل علاجات الخصوبة وتجميد الحيوانات المنوية والمبيض، ومقارنتها بالظروف القائمة للمرضى غير المتحولين جنسياً.

F. تخصيص الموارد لمعالجة أزمة الانتحار في مجتمع المتحولين جنسياً.

7.2.2.6. 7.2.2.6. التربية من أجل التسامح واحترام الآخرين وتقبل مجتمع المثليين:

و. كتابة واستيعاب تعميم المدير العام الذي يحدد معاملة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية بشكل عام والأشخاص المتحولين جنسياً بشكل خاص في جميع مراحل النظام التعليمي.

ب. إدراج محتوى تعليمي للمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في البرامج التعليمية والمؤسسات الأكاديمية ذات الصلة، وتحديث المحتوى التعليمي بحيث يشمل أمثلة تشمل خلايا أسرية جديدة وهويات جنسية متنوعة.

C. إجراء التدريب الإلزامي على قضايا المثليين بين المعلمين والمحاضرين الأكاديميين والمعالجين ومقدمي الخدمات العامة.

رابع. إدخال محتوى عن تاريخ نضال المثليين في إسرائيل كجزء من دراسة المواطنة والتاريخ.

7.2.2.7 تخصيص الموارد:

- و. فتح لائحة محددة لوضع ميزانية لأنشطة منظمات المجتمع مثلي الجنس.
- ب. وضع ميزانيات للمؤسسات والهيئات التي تقدم حلول إسكان للشباب الذين طردوا من منازلهم نتيجة ميولهم الجنسية و / أو هويتهم الجنسية أو هويتهم الجنسية أو لأولئك الذين يعانون من التمييز في السكن بسبب كونهم مثليين، وخاصة للشباب والكبار المتحولين جنسياً الذين لا يمكن معالجتهم في الأطر القائمة. العمل على اتاحت شقق سكنية عامة للمجتمع المتحولين جنسياً أو إدراج الاختلافات بين الجنسين ضمن المعايير التي تمنح الأهلية للإسكان العام.
- ج. زيادة الميزانيات المخصصة لمجتمع المثليين بما لا يقل عن 50 مليون شيكل على الأقل في قاعدة الميزانية، مع التركيز على الفئة العمرية الثالثة والسكان الهامش والمحرومين.
- رابع. توسيع التعاون بين وزارة التعليم ومختلف مجموعات الشباب المثليين في إسرائيل من أجل نقل الأماكن الآمنة الموجودة إلى نظام التعليم الإسرائيلي.
- د. تخصيص الموارد للمنح الدراسية للتعليم العالي، وإكمال التعليم والتدريب المهني للأشخاص المتحولين جنسياً (لاهدف).

7.2.3. حقوق الطفل

تتطلب حقوق الطفل عناية خاصة. وفقاً للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، ستعمل ميرتس على تعزيز حقوق القاصرين في إسرائيل، سواء في التشريعات الجديدة أو في تعزيز التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل. تعتبر نقطة انطلاق الاتفاقية الطفل كائناً مستقلاً يتمتع بالحقوق والالتزامات. تُمنح جميع الأطفال حقوقهم كأطفال وكأشخاص، ومنحهم للأطفال ليس مشروطاً بأن يكونوا مواطنين أو مقيمين أو حاملي أي وضع آخر. وبهذا المعنى، فإن جميع الحقوق الممنوحة للأطفال في العهد هي حقوق إنسان. ومع ذلك، فإن بعض الحقوق فريدة للأطفال، بما في ذلك الحق في الاتصال بالوالدين، والحق في التنمية والحق في التعليم. ستعمل ميرتس على تطوير تشريعات المبادئ الأربعة الرئيسية للعهد: مبدأ المساواة، مبدأ المصالح الفضلى للطفل، مبدأ الحياة، البقاء والنمو، مبدأ مشاركة الأطفال في القرارات المتعلقة بحياتهم.

7.2.4. حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء والعمال المهاجرين

تأسست إسرائيل كدولة لاجئين. يبدو أن معظم أعضاء الكنيست نسوا هذه الحقيقة. أصدر الكنيست قوانين تنتهك حقوق اللاجئين، وتسمح باحتجازهم في المخيمات وحتى تسمح باحتجاز الأطفال.

بالإضافة إلى ذلك، أصبح الخطاب العام حول اللاجئين وقح، عنيف وخطير. أدت سياسة الاضطهاد التي تتبعها الحكومة، والتي تمنح تصاريح العمل والحقوق الأساسية، إلى حقيقة أن الأحياء الجنوبية في تل أبيب تتحمل الثمن، وعلى الدولة أن تتابع سياسة قائمة على الذاكرة الوطنية لتجربة اللاجئين. يجب أن تتابع الدولة سياسة تستند إلى الذاكرة الوطنية لتجربة اللاجئين، وهي سياسة تقسم الجهد المطلوب لتوفير استجابة إنسانية لضائقة طالبي اللجوء بين جميع طبقات المجتمع.

تشن الدولة صراعاً ضد العمال المهاجرين لكنها تواصل توظيف عمال إضافيين من جميع أنحاء العالم الذين يجدون أنفسهم في كثير من الأحيان مستغلين، سواء من جانب شركات القوى العاملة التي جلبتهم إلى إسرائيل وأرباب العمل.

ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:

اللاجئون وطالبو اللجوء:

- إلغاء سياسة الطرد واحتجاز طالبي اللجوء ومنع تكرار أو إعادة فتح مركز الاحتجاز، مثل محتجز حولوت. إنشاء نظام لفحص اللجوء بصورة عادلة وناجعة ومنح وضعيية اللاجئين لطالبي اللجوء الذين سيتم الاعتراف بهم كلاجئين.
- منح تصاريح العمل لطالبي اللجوء في انتظار تحديد وضعيتهم.

- تطبيق الإقامة الاجتماعية (الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية) لطالبي اللجوء، وضمان الحصول على الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية إلى الحصول على صفة لاجئ.
- العمل بحسب الخطوط العريضة للأمم المتحدة التي تم الحصول عليها ضمن اتفاق مع دول العالم، من اجل إعادة التوطين نصف طالبي اللجوء الذين يعيشون في إسرائيل في الدول الغربية، وتوفير وضع الإنساني من النصف المتبقي، وتوزيعهم في جميع أنحاء البلاد الذي من شأنه أن يخفف العبء على أحياء جنوب تل أبيب.
- العمل على خطة قابلة للتنفيذ وتوفير الميزانية لتفريق طالبي اللجوء في جميع أنحاء البلاد في التكامل والتدريب، مثل برنامج قادة الأعمال، الذي وقعه أكثر من 60 مسؤولاً في الاقتصاد الإسرائيلي. ويشمل ذلك: إعادة تأهيل جنوب تل أبيب، والاستثمار في البنية التحتية المادية، وإعادة التأهيل الاجتماعي الشامل وإنشاء إدارة عامة تعمل بالتعاون مع سكان المنطقة؛ توزيع خاضع للسيطرة للاجئين في جميع أنحاء البلاد وفقاً للطلب العمالة في كل منطقة، مع ضمان ألا يتجاوز عدد اللاجئين واحد بالمائة من سكان المنطقة التي يعيشون فيها؛ تصاريح العمل والتدريب المهني مناسبة لطالبي اللجوء.

• المهاجرين:

- منح تصاريح عمل في اسرائيل للعمال المهاجرين على أساس فردي من موظف يخضع لاتفاق ثنائي بين الحكومتين، وليس من خلال وكالات.
- إلغاء شرطة الهجرة، وتوسع الوحدة الخاصة بمراقبة تنفيذ قوانين العمل. وستعمل هذه الوحدة، من بين أشياء أخرى، على ضمان ظروف عمل متساوية للعمال المهاجرين.
- تطبيق حظر على جميع العمال المهاجرين الذين يعيشون في إسرائيل لمدة عام، حيث يمكن للموظفين تسوية وضعهم. سيتمكن العمال المهاجرون من الحصول على تصاريح إقامة حتى يحصلوا على الوضع الدائم والجنسية.
- توفير وضع دائم لأطفال العمال الأجانب الذين ولدوا في إسرائيل أو عاشوا هناك لمدة خمس سنوات أو أكثر، حتى يتمكنوا من الاستمرار في التقدم بطلب للحصول على الجنسية الإسرائيلية والحصول عليها.
- ضمان الحق في الصحة كجزء من قانون التأمين الصحي الوطنية والتعليم، تغطية الحوادث المهنية والعجز والولادة لجميع العمال الأجانب العاملين في إسرائيل.
- اصلاح من حيث توظيف العمال الأجانب في التمريض - القضاء على السكن الملزم مع المريض، والقضاء على العلاقة بين صاحب العمل بين المعالج والتمريض المريض، ووضع العمل واضحاً، الذي سيكون مسؤولاً عن حقوق جميع العمال، وتنظيم ظروف العمل، ودفع اجر العمل الإضافي.
- تطبيق ساعات العمل والراحة لجميع العمال المهاجرين الذين يعملون في اسرائيل.
- اعتماد الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر 2019-2024.
- إلغاء اتفاقات مع شركات التنفيذ التركية والصينية التي تمنع التنقل بين أرباب العمل.

7.2.5. حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

نحن جميعاً أشخاص ذوو إعاقة أو أسرنا بها أشخاص ذوو إعاقة. قد يكون ذلك أننا مرضنا أو اصبنا وسنكون محدودين مؤقتاً، أو سنواجه قيوداً في سن الشيخوخة. كونهم جزءاً من المجتمع، فإن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الاندماج الكامل في الحياة الاجتماعية لا يقتصر على التدابير التي تهدف إلى الاستفادة منهم أو تسهيل عزلتهم. يجب أن نجعل المجتمع في متناول الجميع حتى يصل كل شخص إلى وجهته بطريقة كريمة ومستقلة، ويكون قادراً على تحقيق تطلعاته بحرية. يعد تنفيذ قانون المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة، والذي تم تشريعه بواسطة ميرتس، خطوة أولى مهمة نحو منح الحقوق الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة. النشاط الواسع النطاق في الكنيست 19 و 20 حول موضوع تحصيل الحقوق أدى الى تحسين وضع الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن الطريق إلى خلق المساواة والحقوق الكاملة لا تزال طويلة. تلتزم ميرتس بمواصلة النضال وتخصيص جميع الموارد اللازمة للتنفيذ الكامل للقانون.

- ستعمل ميرتس على تعزيز حقوق الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم، بما يتماشى مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- من بين أشياء أخرى، ستعمل ميرتس على منع التشريعات القطاعية والتمييزية؛ سن الفصول المتبقية من قانون المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة؛ تعديل القوانين القديمة التي لا تمتثل للعهد الدولي وقانون المساواة في الحقوق.
- ستعمل ميرتس على تطبيق قانون المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة على جميع الوزارات الحكومية والهيئات الحكومية، بما في ذلك وزارة التعليم ووزارة الدفاع.
- ستعمل ميرتس على سن قانون لحقوق الأسرة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في أقرب وقت ممكن.
- ستعمل ميرتس على جعل نظام التعليم متاحًا لجميع الأطفال وستعمل على تعزيز سن الحقوق للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم بطريقة تعزز اندماجهم باحترام في مجتمع الأطفال في إسرائيل.
- سن قانون التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة وإنشاء هيئة وطنية لإعادة التأهيل.
- ضمان إنفاذ القانون بشكل فعال لمنع أي تمييز في العمل وضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة في الأماكن العامة ووسائل النقل العامة.
- رفع معاش العجز إلى الحد الأدنى للأجور.
- رفع مخصصات الخدمة الخاصة إلى مستوى من شأنه أن يتيح العمل العادل لعامل التمريض.
- سن فصل حول الإسكان المجتمعي والمساعدة الشخصية والتعليم في قانون المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ستعمل ميرتس على تقليل عدد المساكن متعددة الساكنين إلى الحد الأدنى ودعم الانتقال إلى الإسكان المدعوم من المجتمع، مع خياراتها المختلفة، وفقًا لاحتياجات الشخص الذي يحق له المساعدة والدعم
- ستعمل ميرتس على إنشاء آلية لرصد ومعالجة طلبات وحقوق الأشخاص الذين يعيشون في المؤسسات.
- إدماج الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم النظامي، وفقًا لرغبات عائلاتهم، ووضع ميزانية للطفل (بدلاً من إطار العمل الذي ينتمي إليه)، بشكل مختلف وفقًا لمستوى الأداء.
- تخصيص الموارد لتحقيق المساواة في مستوى الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة من المجتمع العربي.
- تنفيذ إصلاح الصحة النفسية لضمان العلاج المناسب والملائم داخل المجتمع.
- نقل اللجان الطبية من المعهد الوطني للتأمين وفقًا لتوصيات لجنة غولدبرغ وإصلاح هيكل اللجان لضمان حق ذوي الإعاقة في العلاج المناسب وتمثيله في اللجنة.
- مقارنة الحقوق في مجال الصحة بين المحاربين المعوقين في جيش الدفاع الإسرائيلي، لذوي الإعاقة بسبب حوادث العمل والمعاقين بشكل عام.
- تعزيز إمكانية الوصول إلى التعليم العالي للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الاستثمار الحكومي في التعديلات البدنية والحسية لجميع المؤسسات الأكاديمية، وتشجيع برامج الدراسات الأكاديمية للأشخاص ذوي الإعاقة، وزيادة الفوائد المقدمة لأصحاب العمل مشغلي عمال من ذوي الإعاقة.
- سن قانون تشجيع الاستثمارات الرأسمالية للمؤسسات التي يزيد عدد موظفيها عن أكثر من نصف موظفيها، ووضع مزايا ضريبية لأصحاب العمل الذين يشغلون أكثر من 10٪ من الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تخفيض كبير في توظيف العمال عن طريق "المؤسسات المحمية" وإدماج أكبر عدد ممكن من الناس في العمالة المدعومة في السوق الحرة.

7.2.6. المساواة المجموعات المحرومة والضعيفة

خلال تاريخ الدولة، عانت بعض الفئات الاجتماعية - السفارديم من الدول العربية والإسلامية والمهاجرون الإثيوبيون والمهاجرون من الاتحاد السوفيتي السابق - من أشكال مختلفة من الإقصاء والحرمان، سواء من الدولة أو من مختلف مستويات المجتمع الإسرائيلي.

التباين الجغرافي، عدم المساواة في الوصول إلى الموارد، التمييز في تخصيص الموارد، التسوية القسرية في الأطراف، الإحالة إلى مسارات تعليمية ومهنية مميزة، الاضطهاد الثقافي، والتعبيرات الخفية والصريحة للعنصرية.

لا يمكن لمجتمع جدير أن يقبل باستمرار هذا الوضع، يجب على الدولة أن تعمل على تصحيح مظالم الماضي والحاضر. لهذا، هناك حاجة لتغيير جذري في السياسة في جميع المجالات:

- التوزيع العادل للموارد، بما في ذلك الأرض من خلال أغراض السكن حالة الإيجار.
- استثمار منفصل في نظام التعليم الابتدائي والثانوي، والذي يهدف إلى وضع حد لوجود مسارات متوازية، أحدها يخصص لطلابها للأوساط الأكاديمية، والآخر إلى ذوي المهارات المنخفضة.
- جعل التعليم العالي متاحًا على جميع المستويات، حتى تعكس المساحات الأكاديمية الفسيفساء الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والثقافية للمجتمع الإسرائيلي.
- ضمن التمثيل المتساوي لجميع الثقافات وجميع أجزاء المجتمع الإسرائيلي في المجال العام، وخاصة في وسائل الإعلام.
- تشجيع الاستثمار الرشيد والتوزيع العادل للميزانيات للمؤسسات الثقافية والفنية العامة في إسرائيل، وذلك للتعبير عن تنوع مختلف الجماعات والمجموعات في إسرائيل وتنوعها.
- تعزيز تدابير التمييز الإيجابي التي تهدف إلى توفير مساواة بالوظائف الحكومية على جميع المستويات.
- تغيير المناهج الدراسية بحيث تمثل بالتساوي تاريخ وثقافة جميع الفئات في إسرائيل.
- إنشاء مراكز تراث محلية وإثنية تمكن من الحفاظ على التقاليد المختلفة وضمها داخل اليهودية، وتوثيق التجارب الجماعية في عمليات الاستيعاب والهجرة.
- زيادة الوعي بحقوق المهاجرين، وخاصة حقوقهم كعمال.
- إنشاء لجنة لدراسة إعادة توزيع الأراضي في إسرائيل للمجموعات التي همشت خلال عملية التوطين (خاصة إذا تم ذلك بالقوة).
- محاربة العنصرية ضد هذه الجماعات، وخاصة تلك التي ترسخت في النظام التعليمي وبطرق أخرى.

7.2.7. وضع كبار السن

لقد تأكلت حالة المواطنين كبار السن في السنوات الأخيرة بطريقة تنذر بالخطر. للمواطنين كبار السن حقوق وقدرتهم على تقديم مساهمة كبيرة في المجتمع. ترى ميرتس أهمية خاصة بضمان حق كبار السن للعيش بكرامة وضمان مكانتهم وقوتهم الاقتصادية حتى يتمكنوا من العمل بأقصى قدر في المجتمع الذي يعيشون فيه واستنفاد سنوات تقاعدهم.

ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:

- زيادة معاشات الشيخوخة الشاملة وربطها بالحد الأدنى للأجور، مع إدخالها في إجمالي الدخل للأغراض الضريبية.
- في حالة عدم وجود إصلاح في النظام الضريبي، سيتم التأكد من أن دخل شخص مسن أو شخص مسن ليس له دخل آخر سيحظى بدخل بمقدار الحد الأدنى للأجور للفرد.
- ضمان المعاشات التقاعدية لكل موظف.
- توسيع مكونات المرتب ذات الصلة لحساب المعاش، من أجل منع انخفاض حاد في مستوى المعيشة عند التقاعد.
- سن قانون معاشات الدولة.
- ربط المعاشات بمتوسط الأجر في الاقتصاد لمنع التآكل مع مرور الوقت.
- إلغاء الرسوم الإدارية في صناديق التقاعد القديمة، والتي تشكل ضريبة إضافية وغير مبررة على المتقاعدين.
- فحص مجموعة من الحوافز والمزايا للتخفيف من حدة الفقر في سن الثالثة.
- القضاء على التمييز في تلقي الخدمات الصحية لأسباب تتعلق بالعمر.
- إمكانية الحصول على "رهن عقاري" مع ضمانات الدولة، والتي ستمكن المواطنين المسنين من الاستمرار في العيش في منازلهم والحصول على مبلغ شهري يساعدهم في حياتهم اليومية.
- سن قانون الإشراف على معاملات الإقامة المحمية، الذي سيمنع استغلال كبار السن من المواطنين.
- تشجيع بناء مرافق معيشية بمساعدة لا تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح عن طريق تخصيص الأراضي المخصصة، مفضلاً الانخراط مع منظمات مستقلة مملوكة لكبار السن لبناء مساكن محمية وفرض التزام على المقاولين بتخصيص 25٪ من الشقق في مساكن محمية.
- زيادة ساعات الرعاية التمريضية في المنزل وتوسيع نطاق الحق في هذا العلاج، حتى يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من الاستمرار في العيش داخل المجتمع.

- خلق إصلاح شامل في مجال الرعاية التمريضية، والقضاء على تعريف المريض باعتباره صاحب عمل وخلق بدائل مجتمعية لكل من العلاج في المستشفيات والرعاية المنزلية.
- تعريف الرعاية التمريضية بأنها مهنة تتطلب التدريب والترخيص.
- تكامل وتنسيق الخدمات للمسنين، سواء على مستوى السياسة، سواء على مستوى مقدم الخدمة في المجتمع، مما يمكن الخدمة من التكيف مع الفرد والانتقال المريح بين الخدمات.
- ضمان مستوى موحد من الخدمات في جميع أنحاء البلاد، مع ضمان الوصول المتساوي وجودة الخدمات، مع التركيز على المحيط الجغرافي والسكان المهمشين والضعفاء: العرب، الشرقيين، الإثيوبيون، المهاجرون من الاتحاد السوفيتي السابق.
- التنمية في جميع أنحاء البلاد من برامج مدينة صحية وودية للمسنين. إمكانية الوصول إلى الأماكن العامة والمرافق بحيث يشعر كل شخص بالأمان.
- تطوير طرق لتمكين المسنين من المشاركة النشطة بقرارات التي تخص الاستقرار في حياتهم.
- تعميق طرق الكشف والإبلاغ، وعلاج أولئك الذين يعانون من سوء المعاملة والإهمال.
- تنفيذ البرنامج الوطني للتعامل مع مرض الزهايمر.

7.2.8. الناجين من المحرقة

يعيش الكثير من ناجين المحرقة في إسرائيل دون اعتراف ودون ظروف معيشية مناسبة. يجب وقف التمييز ضد الناجين من المحرقة، الذين هاجروا إلى إسرائيل بعد عام 1953. يواجه الأشخاص الذين نجوا من الجحيم، يواجهون الفقر والعازة في شيخوختهم. هذا عار يمثل بجدارة وضعنا كمجتمع. ستعمل ميرتس على سن قانون حقوق الناجين من الهولوكوست، الذي سيضمن الحقوق المتساوية لجميع الناجين الذين كانوا يعيشون على الأراضي الألمانية أو أي من شركائها، أو مناطق الاتحاد السوفيتي وشمال إفريقيا التي احتلها النازيون خلال الحرب العالمية الثانية.

7.3. الاستيطان العامل والزراعة

7.3.1. الاستيطان العامل وكيبوتسات

بمثل الاستيطان في كيبوتس وحركة الكيبوتس نموذجًا لمزيج من الحرية الفردية والتضامن المجتمعي.

ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:

- ضمان المساواة في الحقوق لأعضاء الكيبوتس في الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية.
- ضمان الشروط القانونية التي ستسمح لكل كيبوتس بالوجود بالطريقة التي يختارها لنفسه وعلى مستويات التعاون والمساواة التي يحددها أعضاؤه.
- ضمان حق كل عضو في كيبوتس يصل إلى الشيخوخة في الحصول على معاش تقاعدي عادل، وفقًا لاحتياجاته ووفقًا للحقوق التي تراكمت في كيبوتس. ستضمن الدولة معاش تقاعدي عادل لأعضاء الكيبوتسات، الذين يتكونون دون مدخرات تقاعدية عندما يكونون كبار السن.
- ضمان حق ملكية الكيبوتسات وأعضائها في أراضيهم السكنية.

7.3.2. التعليم من أجل العيش المشترك

يجعل الفصل الهيكلي في مجال التعليم من الصعب على الأطفال والشباب مقابلة أطفال من خلفيات دينية أو عرقية أو طبقية مختلفة في السنوات التي تشكل حياتهم. من ناحية أخرى، تمثل وسائل الإعلام كوسيط رئيسي وبالأخص في أوقات الأزمات. وهكذا يتم تصوير ال "مختلف" على أنه تهديد وليس كشركاء محتملين.

من أجل الانتقال من مرحلة النضال إلى مرحلة الشراكة، يجب على النظام التعليمي بأكمله، من رياض الأطفال إلى الأوساط الأكاديمية، تمكين الاجتماعات المستمرة والحوار المستمر ورعاية نهج متعدد الثقافات القائم على التسامح والاندماج بين مختلف مواطني إسرائيل. التعارف الشخصي هو مفتاح خلق حوار شخصي وإنساني بين أعضاء المجموعات المختلفة. بناءً على مبدئين:

المبدأ الأول: زيادة الثقة. على أساس الاتفاق على أن الكرامة الإنسانية هي القيمة العليا وأن حق "الآخر" في العيش بكرامة لا يتم الطعن فيه. المبدأ الثاني: مبدأ المساواة. من أجل زيادة الثقة، يجب أن نخلق نظامًا اجتماعيًا للمساواة في البلاد، وعلى وجه الخصوص ضمان أجزاء عادلة من الموارد بين جميع الطلاب في إسرائيل، وهو ما يعكس احتياجات كل طفل.

ستعمل ميرتس على ضمان التعليم من أجل التعايش في إسرائيل من خلال:

- تدريب المعلمين: يجب على نظام تدريب المعلمين في البلاد تدريب المعلمين الذين يؤمنون بالحياة المشتركة في البلاد ولديهم القدرة على قيادة وتغيير نظام التعليم. التدريب لحياة مشتركة سيكون شرطًا مسبقًا للحصول على شهادة التدريس. لن يحصل المعلم على شهادة تدريس إلا إذا أخذ دورة تدريبية في مجال التعايش
- مناهج متعددة السنوات ومتعددة الأعمار حول موضوع الحياة المشتركة: سوف تعمل ميرتس على إنشاء لجنة حكومية تهدف إلى صياغة محتويات المنهج حول موضوع الحياة المشتركة
- لقاءات بين اليهود والعرب في نظام التعليم: اليوم لا تشارك معظم المدارس في إسرائيل في برامج اللقاءات بين اليهود والعرب. سوف تعمل ميرتس على توسيع نطاق الاجتماعات في النظام التعليمي بشكل كبير من خلال مضاعفة الميزانية المخصصة لهذه الاجتماعات في وزارة التعليم.
- مركز التعايش في وزارة التعليم: ستعمل ميرتس على زيادة كبيرة في ميزانية مكتب المعيشة المشترك في وزارة التعليم، وسيتم تعزيز المقر الحالي للحياة المشتركة واستيعابه واستيعاب عملية إدخال برامج الحياة المشتركة في النظام.
- دمج المعلمين العرب في المدارس اليهودية والمدرسين اليهود في المدارس العربية: تشكل هذه المجموعة نموذجًا عمليًا للتعايش، وبالتالي ستعمل ميرتس على مضاعفة عدد المعلمين الذين يدرسون في مدارس المجتمع الثاني.
- توسيع التعليم الثنائي اللغة في إسرائيل: ستعمل ميرتس على تعزيز وتوسيع المدارس ورياض الأطفال في التعليم الثنائي اللغة وإدماجها في نظام التعليم الحكومي.

7.3.3. الزراعة

تعلق ميرتس أهمية كبيرة على وجود الزراعة، تعد القوة الغذائية عنصراً أساسياً في قدرة الأمة على التكيف، وقدرتها على رعاية مواطنيها. تعد الزراعة أيضًا مكونًا مهمًا في الحفاظ على المساحات المفتوحة والريثة الخضراء، وتوفر حل لمشكلة التصحر في جنوب إسرائيل. للمزارعين الحق في كسب الرزق من أراضيهم والحفاظ عليها كأرض زراعية، لصالح الدولة بأسرها.

ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:

- فحص وإعادة النظر في نظام الإعانات الزراعية، مع التركيز على الجودة البيئية، والزراعة في عصر شديد التغير المناخي، وتكنولوجيات توفير المياه والقوى العاملة، ودعم شركات المزارعين الذين يعملون معًا في فرز وتسويق منتجاتهم، بما يضمن أن دعم الزراعة الإسرائيلية ليس أقل من المتوسط في بلدان OECD.
- الاعتراف التام بالزراعة كمنتج عام والحفاظ على التخطيط في الزراعة، ملتزمون بالإمداد المستمر بالأغذية الصحية والرخيصة للمستهلك. الاعتراف بالآليات التعاونية أمر حيوي لتحقيق هذا الهدف.
- ستعمل ميرتس على تطبيق قانون المعايير الزراعية وتحديد بلد المنشأ لجميع المنتجات الزراعية كما هو معتاد في بلدان العالم.
- تنفيذ سياسة من شأنها ضمان ربحية الزراعة ومنع الاعتماد على العوامل الخارجية، مع تحديد الظروف المناسبة للإنتاج والتجارة، مع الحفاظ على حقوق العمال العاملين في هذا المجال.
- زيادة الاستثمار في الزراعة، وخاصة الاستثمارات اللازمة لأسباب تتعلق بالجودة البيئية والحد من استخدام المياه العذبة. نقل الزراعة الإسرائيلية إلى محاصيل تستهلك كميات قليلة من المياه وتتأثر بدرجة أقل بظروف الجفاف.
- ري المحاصيل المياه المستصلحة.
- التأمين في حالة الجرائم الزراعية.
- الحد من الفجوات في العلاقة بين المنتجات الزراعية الطازجة، من بين أمور أخرى، من خلال إنشاء سوق الجملة الوطنية.
- الاستثمار في مرافق التنقية التي ستسمح باستخدام المياه المستصلحة إلى أقصى حد وتحقيق الحد الأقصى من الوفورات في المياه العذبة.

• الاستدامة - الإسكان والنقل والتخطيط والبيئة

8.1. الإسكان والتخطيط

تؤمن ميرتس بأن لكل مقيم الحق الأساسي في السكن، وبالتالي فإن الدولة ملزمة بضمان توفير سقف مناسب لجميع سكانها. لقد شجعت سياسة الحكومة في السنوات الأخيرة الحلول قصيرة الأجل واستندت أساساً إلى السوق الحرة. لم تضع دولة إسرائيل سياسة مناسبة في مجال التخطيط الحضري والمكاني. أدت هذه الإخفاقات إلى زيادة في أسعار المساكن والأزمة الواسعة التي نعيش فيها حالياً، وإلى تردي نوعية حياة ورفاهية السكان الإسرائيليين.

ستعمل ميرتس على تنفيذ خطة طوارئ وطنية لتنظيم أزمة الإسكان، والتي تشمل:

- ميزانية البناء لمئات الآلاف من الوحدات السكنية.
- إدخال الإسكان بأسعار معقولة في أي خطة جديدة.
- القضاء على قائمة الانتظار في الإسكان العام.
- وضع نماذج للإيجارات طويلة الأجل وإنشاء آليات لحماية عقود الإيجار السكنية ومراقبة الإيجار.
- التسويق عن طريق تأجير الأراضي العامة في المناقصات الحكومية، ووقف المناقصات السعرية القصوى، من أجل خفض أسعار المساكن بشكل كبير.
- الترتيب الفوري لضمان حلول لعديمي السكن.
- التوسع الهائل في صناديق الإسكان العام على أساس بيع المساكن العامة وفقاً لمبادئ قانون الإسكان العام. إضافة حوالي 15000 وحدة سكنية إلى الإسكان العام في عقد من الزمن. في الوقت نفسه، ينبغي إجراء إعادة تطوير واسعة النطاق للوحدات السكنية القائمة في الإسكان العام.
- ينبغي اتخاذ جميع التدابير القانونية لاستعادة الشقق في خزانات الإسكان العامة، والتي تم بيعها بشكل غير قانوني للهيئات والجمعيات الخاصة، وعلى الفور لوقف البيع غير القانوني للشقق العامة لمستأجريها.
- وضع معايير شفافة لتوزيع المساكن العامة على المؤهلين.
- إنشاء الإسكان العام في المركز. انخفاض تدريجي في معدل المساكن العامة في الأطراف وفي الأحياء المحرومة.
- زيادة المبالغ المحولة إلى المؤهلين للحصول على مساعدة الإيجار، وفقاً لأسعار الإيجار في الاقتصاد، ووضع معايير واضحة لمنح الأهلية ومنح ضمانات الدولة للمستأجرين.
- التجديد الحضري لمراكز المدن، وتحسين النقل العام، وتطوير التخطيط بمزيج من المساحات الحضرية.
- وضع تعريف في قانون الإسكان الميسور وبناء مساكن ميسورة التكلفة، بحيث تكون قائمة على الدخل، وتمكين الأسر ذات الدخل المنخفض من العيش في مسكن مناسب، مملوك أو مستأجر، دون الإضرار باحتياجاتهم الأساسية الأخرى.
- تنفيذ خطة وطنية شاملة للتجديد الحضري، لإنشاء 100000 وحدة داخل مراكز المدن. ضمن هذا الإطار، سيتم إنشاء هيئة للتجديد الحضري، تكون مسؤولة، من بين أشياء أخرى، عن تأميم 38، وتطوير مراكز المدن، وتكثيف المدن والحفاظ على المساحات المفتوحة.
- تحفيز عودة الشقق الفارغة والأراضي المشتراة للبناء إلى السوق لزيادة المعروض من المساكن - مع التركيز على مجالات الطلب
- تشجيع البناء المعد للإيجار طويل الأجل بتمويل حكومي. ستهتم الحكومة ببناء واستئجار وصيانة الممتلكات.
- جعل تصاريح البناء الجديد مشروطاً بأن تكون نسبة مئوية معينة من الشقق عبارة عن مساكن عامة وسكن بأسعار معقولة، والتخطيط للنقل العام.
- دمج الأحكام الخاصة ببناء الشقق لتكون متاحة أمام الأشخاص ذوي الإعاقة في البناء الجديد.
- تزويد سكان الإسكان العام بإمكانية شراء شققهم بخصومات كبيرة، وفقاً لقانون الإسكان العام، الذي سنته ميرتس.
- تحديد ضريبة الممتلكات بمبلغ 30 % من قيمة المنزل على حاملي المساكن الثانية أو أكثر، والتي سوف تدخل حيز التنفيذ في غضون سنة واحدة من تاريخ سنائها. سيتمكن أصحاب الشقق من تجنب دفع الضريبة المذكورة، إذا أعلنوا أنهم يخضعون للشقق التي يملكونها لتأجير عادل، والتي ستحدد مبلغ الإيجار وشروطه.
- إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات السكنية للسكان العرب، وإزالة الحواجز التي تسبب عدم المساواة العميقة في تخصيص موارد الأراضي بين اليهود والعرب.

- التجديد الحضري من خلال إنشاء هيئة للتجديد الحضري، والتي ستكون مسؤولة، في جملة أمور، عن تأمنا 38، وتطوير مراكز المدن، وازدحام المدن والحفاظ على المساحات المفتوحة.
- توفير فوائد لإقامة مساكن تعاونية، مملوكة للمستأجرين، والتي سيتم تشغيلها عن طريق عقد إيجار غير محدود في الوقت المناسب، وهي ملزمة بطرح بأسعار معقولة دون زيادة الأرباح.

8.2. المواصلات

يشعر الإسرائيليون بأزمة المواصلات المتفاقمة كل يوم. تعاني دولة إسرائيل من عدم كفاية البنى التحتية، ونقص حاد في وسائل النقل العام الفعالة والمتقدمة، وغياب بدائل النقل المناسبة والفعالة. هذا الموقف هو نتيجة لسنوات عديدة من الإهمال، والافتقار إلى التخطيط المتقدم، والتنظيم المرن، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة. نتيجة لهذه الازدحام على الطرق يتفاقم، في حين أن وسائل النقل العام تشكو من النقص وغير فعالة.

8.2.1. ازدحام الطرق

نظام الطرق في إسرائيل هو أحد أكثر أنظمة العالم ازدحاماً. يقضي الإسرائيليون الكثير من الوقت في الاختناقات المرورية، وهو الوقت الذي ترتفع فيه تكاليفهم الشخصية والاجتماعية والاقتصادية. من المتوقع أن يزداد سوء الاكتظاظ الحالي على الطرق، والذي يبلغ 5.3 أضعاف متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في السنوات القادمة. بدون تدخل هائل، من المتوقع أن يتضاعف طول الازدحام في الطرق الرئيسية وتكلفته على الاقتصاد خلال عقدين.

يقدر الآن أن الدخول اليومي إلى تل أبيب في ساعات الذروة يهدر ما بين 200-250 ساعة في المتوسط ، وهو ما يعادل خمسة أسابيع من العمل. إذا استمر نمو استخدام المركبات الخاصة دون استثمار كبير في زيادة وسائل النقل العام وبدائل استخدام السيارات الخاصة، فإنهم يتوقعون أن يقضي الإسرائيليون في عام 2030 60 دقيقة على الطرق أكثر من اليوم. تبلغ الأضرار الاقتصادية المقدرة في هذا الوضع 70 مليار شيكل سنوياً، وفي عام 2040 ستبلغ 100 مليار شيكل سنوياً.

8.2.2. وسائل النقل العام

يعتبر النقل العام المتنوع والمتطور مكوناً رئيسياً للمفهوم البيئي. إنه شرط ضروري لتعبئة السكان من الأطراف إلى المراكز الحضرية، وتقليل الفجوات، والحد من تلوث الهواء، واستخدام الأراضي بطريقة اقتصادية وعقلانية. إن تكلفة الموت بالشوارع في إسرائيل مرتفعة الثمن حيث سيتم تطوير نظام نقل عام فعال ومناسب. لكل شخص في إسرائيل الحق في التنقل في أي وقت. منع المواصلات العامة في السبت والأعياد من إمكانية الاعتماد على المواصلات العامة وبالتالي يترتب عليه آثار بيئية واجتماعية خطيرة، ويلزم الكثيرين بامتلاك سيارات خاصة.

ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:

- تحديد هدف حكومي لانتقال من الاعتماد على وسائل النقل الخاصة إلى وسائل النقل العام.
- تفضيل كبير للنقل العام والاستثمار الضخم في البنية التحتية للنقل العام. سيتم تركيب مرافق البنية التحتية هذه بطريقة محسوبة من أجل توفير الأموال العامة، وزيادة الكفاءة المتوقعة ومنع الضرر الذي يلحق بالموارد الطبيعية النادرة (مثل نهر يطلا).
- تشجيع استخدام وسائل النقل العام، مع تخصيص الموارد المناسبة، وزيادة الترددات وتوافرها، ونظام متكامل للتعبق وإصدار التذاكر. سيتم دعم أسعار النقل العام بنسبة 80 ٪ للمسنين والأطفال والطلاب والأشخاص ذوي الإعاقة.
- بناء ما لا يقل عن 50 كم من طرق النقل العام سنوياً مع فرض دائم.
- تشغيل وسائل النقل العام سبعة أيام في الأسبوع، 24 ساعة في اليوم، بما في ذلك القطارات والحافلات بين المدن، كأساس لتحسين السكان المحرومين والنهوض بهم، وتقريب المحيط من المركز وتقليل استخدام السيارات الخاصة بسبب آثارها السلبية على البيئة.
- تشجيع إنشاء هيئات النقل الحضرية التي تأخذ بالحسبان خريطة النقل العامة في العاصمة إلى جانب احتياجات سكان العاصمة. ستعمل هيئات النقل على تعزيز النقل العام في منطقة العاصمة على أساس التخطيط المشترك من قبل هيئات النقل، ووزارة النقل والمقيمين المحليين، وليس وفقاً لرغبات مشغل النقل العام.

8.2.3. بدائل النقل

ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:

- التنفيذ الكامل لبرنامج الخطوط السريعة لمناطق التوظيف.
- الالتزام بتقديم تقرير النقل المستدام لكل خطة بناء جديدة.
- زيادة عدد السائقين في شركات الحافلات عن طريق تحسين ظروف العمل وزيادة عدد الخدمات التي تديرها وزارة النقل.
- تشجيع التنقل دون محركات، مثل الدراجات أو سيرا على الأقدام، عن طريق إنشاء مسارات آمنة، وتوسيع إمكانية فرض الدراجات في المواصلات العامة، ومكافحة سرقة الدراجات، نظام تأجير الدراجات الهوائية، والاستحمام في أماكن العمل وغيرها

- الحد من التنقل الفردي من خلال خفض الواردات من المركبات، وإخراج السيارات القديمة من الخدمة وزيادة الغرامات والرسوم الإضافية والرسوم والضرائب على المركبة، وزيادة الضرائب مركبتين لكل أسرة، والحد من الاستثمار في طرق جديدة وأماكن وقوف السيارات.
- الحد من الإعفاءات التأجير - سيكون من المستحيل أن تعترف كمصاريف في الشركة، فيما يتعلق بنفقات الوقود المدفوعة، إذا لم يكن هناك حد أقصى لمجموع الكيلومترات المخصصة لأعمال الشركة.
- انشاء طرق النقل العام عند مدخل المدن الكبيرة وتوسيع ضرائب الازدحام. مثل نموذج الطريق السريع إلى تل أبيب، والذي يتضمن نظام نقل عام فعال ويجب نسخ تطوير مداخل الشرقية والشمالية إلى تل أبيب وينبغي توخي نماذج مماثلة عند مدخل القدس وحيفا.
- تعطيل السيارة في يوم عمل ثابت في الأسبوع توفر فوائد اقتصادية لمالكها. فوائد لأماكن العمل التي تشجع على استخدام وسائل النقل العام أو الوسائل غير الآلية (الدراجات، إلخ)، وكذلك تلك التي تشجع السفر المشترك.

8.2.4. السلامة على الطرق

ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:

- تنفيذ الخطة الوطنية المتعددة السنوات لمكافحة حوادث الطرق (بناءً على تقرير شينين مع التغييرات المطلوبة لمنع زيادة حركة المرور)، بما في ذلك استثمار الموارد اللازمة لتنفيذه.
- إنشاء الهيئة الوطنية للسلامة على الطرق كسلطة مستقلة.
- زيادة التعليم والوعي بثقافة السلامة في جميع القطاعات في إسرائيل.

8.3. بيئة

8.3.1. العدالة البيئية

العدالة البيئية هي الحق المتساوي في التمتع بالهواء النقي وجودة الحياة والصحة. العلاقة بين الإنسان والمكان الذي يعيش فيه والغطاء النباتي والحيوانات جزء لا يتجزأ من حياتنا. تعد حماية الموارد البيئية والحق في مساواة الوصول المجتمعي لها، حتى في الأجيال المقبلة، من المبادئ التي تكمن في صميم فلسفة ميرتس البيئية.

يدرك الجمهور الإسرائيلي ويعمل على تعزيز العدالة البيئية، لكن الحكومة الحالية وزعيمها تصرفوا بما يتعارض مع التزاماتهم تجاه الجمهور في هذا السياق أيضًا. في عهد رئيس الوزراء نتنياهو، تقرر خصخصة أراضي الدولة - وهو قرار يعرف باسم "إصلاح الأراضي والتخطيط في إسرائيل". هذه هي السياسة التي تديم مظالم النظام الحالي، وتشجع الأراضي المهجرة، وتسريع الضعف الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الهامشية. يجب على إسرائيل أن تتوقف عن تجاهل القضايا البيئية وأن تعمل على ضمان التوزيع العادل للموارد الطبيعية الإسرائيلية والإيرادات الآتية منها.

قاد ميرتس النضال من أجل حماية البيئة في الكنيست والحكومة والسلطات المحلية، من خلال التعاون المهم مع المنظمات والناشطين البيئيين، وكذلك مع المسؤولين المنتخبين من الأحزاب الأخرى. لكن لا يكفي لتعبئة النظام السياسي للحملة البيئية. تعمل ميرتس وستواصل العمل لتوسيع الدوائر الملزمة بحماية البيئة وتعزيز ودعم النظم القانونية والصناعة والزراعة والاستهلاكية والاقتصاد والأمن والتخطيط والتعليم.

8.3.2. المساحات المفتوحة وسياسة التخطيط

المساحات المفتوحة لها قيمة بيئية واجتماعية كبيرة. في إسرائيل المكتظة بالسكان، ترتفع قيمتها وتزداد التهديدات التي تواجهها، ويرجع ذلك أساسًا إلى الإشارة إلى الأرض كمورد للعقار وكأداة سياسية.

إن برنامج إصلاح الأراضي الذي يتيح خصخصتها تفاقم هذا الوضع، وبالتالي هناك حاجة إلى حرب وقائية لإصلاح التشويه: ستظل أراضي الدولة مملوكة للدولة وسيُمنع بيعها.

ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:

- الترويج القانوني للبرنامج الوطني للأماكن المفتوحة
- تعزيز استقلال نظام التخطيط من خلال التشريعات القانونية للمشاركة الجمهور، وخلق الضوابط والتوازنات في نظام التخطيط، وتوسيع نطاق التمثيل في هيئات التخطيط.
- إلغاء التدابير التي اتخذتها الحكومة الأخيرة للحد من استقلال نظام التخطيط.
- وضع معايير لتأجير أراضي الدولة بروح قيم المساواة وتقليل الفجوات الاجتماعية.
- سيطلب من سلطة الأراضي الإسرائيلية نشر قرارات وبروتوكولات مناقشات المجلس.
- سيتم تغيير أولويات سلطة الأراضي (دائرة أراضي إسرائيل سابقًا) بحيث يتم التركيز على المشاركة العامة، وعلى الشفافية والمصلحة الوطنية، وليس على خصخصة أراضي الدولة.
- سيتم إلغاء برنامج إصلاح التخطيط وسيتم الترويج لإصلاح بديل للتخطيط العقلاني الشفاف المبني على المشاركة.
- سوف يستند قانون التخطيط والبناء المقترح من قبل ميرتس إلى المصلحة العامة وسلامة النظم البيئية. سيعمل هذا الإصلاح على تقوية لجان تخطيط المناطق وزيادة المشاركة المدنية في عملية التخطيط، بما في ذلك توسيع حق المعارضة للمنظمات المدنية وعامة الناس، بالإضافة إلى زيادة الشفافية وإمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات.
- ينبغي تبسيط عملية الترخيص، في جملة أمور، من خلال تخصيص القوى البشرية المطلوبة من قبل لجان التخطيط القائمة، وكذلك لجان المقاطعات.
- سيتم إلغاء المؤسسات في نظام التخطيط، الذي يهدف إلى التحايل على الإجراءات المقبولة ورفض المصلحة العامة، مثل لجنة البنى التحتية الوطنية، وتعزيز اللجان الإقليمية.
- ستخضع وزارة الدفاع لجميع الشروط والقيود ومبادئ الشفافية التي تنطبق على أي هيئة أخرى في نظام التخطيط.
- يجب وضع سياسة التخطيط طويلة الأجل، والتعامل مع الأرض كمورد عام ينتمي بالتساوي إلى الجمهور الإسرائيلي بأسره.

- يجب وضع التجديد الحضري كهدف وطني، للحفاظ على مبادئ تاما 35، لتوسيع المراكز الحضرية، لتشجيع البناء المشيع، والبناء الشاهق والبناء الأخضر، والعمل على الحد من البناء القائم على الأرض. وأكثر
- يجب أن يأخذ التخطيط في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالنقل والصحة. أي تخطيط لتمكين التنقل عن طريق وسائل مستدامة - أولاً وقبل كل شيء، المشي وركوب الدراجات ووسائل النقل العام ناجعة. في جميع التخطيط الحضري، ينبغي مراعاة تخصيص المساحات الخضراء وفقاً للقوانين واللوائح.
- وفقاً للقرارات السابقة للحكومة الإسرائيلية وسلطات التخطيط، لن يتم إنشاء مستوطنات جديدة في إسرائيل. سيتم فرض هذا الحظر في القانون. بدلاً من ذلك، ستركز الخطة على تعزيز وتكثيف المستوطنات القائمة، بما في ذلك المجتمعات البدوية في النقب. ستأخذ الخطط في الاعتبار الاعتبارات التكاملية للحفاظ على قيم الطبيعة والمناظر الطبيعية والتراث الثقافي والاجتماعي (مثل الزراعة، الآثار، التقاليد العرقية والوطنية) والعدالة الاجتماعية.
- بناء جديد مطلوب للامتثال للمعايير الإسرائيلية الجديدة للبناء الأخضر. دعم الحكومة ودعم التجديد البيئي للمباني القائمة باستخدام طريقة التعديل التحديثي (مما يؤدي إلى انخفاض استهلاك الطاقة والمياه والمواد الخام).

8.3.3. سياسة ودية للبيئة - دمج المفاهيم المستدامة في عمليات صنع القرار

ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:

- ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات البيئية، بما في ذلك معلومات محدثة عن الأضرار والمخاطر البيئية ومعلومات التخطيط (بما في ذلك الوثائق الثانوية).

- التنفيذ والتطبيق الكاملين لقانون حرية المعلومات (المعلومات البيئية). من أجل زيادة الشفافية، من الضروري تعزيز التشريعات التي تلزم الشركات الحكومية، الخاصة والعامة، بأن تقدم تقارير منتظمة إلى الجمهور حول آثارها الاجتماعية والبيئية في مجموعة واسعة من المجالات التي يطلبها القانون حاليًا.
- تنفيذ الالتزام باستشارة المنظمات البيئية الموجودة في القانون، الذي تم تشريعه من قبل Meretz، وتوسيع هذا الالتزام ليشمل الإجراءات الإضافية التي تؤثر على البيئة.
- المشاركة العامة في صنع القرار: اعتماد آليات متقدمة للمشاركة الجمهور في صنع القرار، مثل لجنة المواطنين، بما في ذلك البنية التحتية والتخطيط والبيئة والصحة العامة. ستكون المنظمات البيئية والاجتماعية عناصر هامة في عملية المشاركة الجمهور وصنع القرار.
- إعادة تشكيل لجنة أجيال المستقبل في الكنيست، والتي ستواصل العمل بمساعدة التشريعات والبحوث وصياغة سياسة الحكومة الإسرائيلية.
- إنشاء أطر إقليمية للتعامل مع القضايا البيئية عبر الحدود، بما في ذلك التعاون مع السلطة الفلسطينية ومصر والأردن. النظم الإيكولوجية لا تأخذ في الاعتبار الحدود السياسية وفي العديد من المناطق، هناك حاجة إلى حل إقليمي للمشاكل المشتركة. ستقوم هذه الهيئات بصياغة حلول طويلة الأجل للمشاكل العابرة للحدود مثل تلوث النهر، وتلوث المياه الجوفية، والبناء الجامح، ومدافن النفايات غير القانونية، والصيد غير القانوني، وغير ذلك. سيكون لهذه الأطر سلطة تركز على التشريعات التي سيتم التعبير عنها بالتشاور مع وزارة الدفاع.
- التصديق على الاتفاقيات الدولية بشأن القضايا البيئية، والمحافظة على الطبيعة والصحة العامة، والتشريعات التي ستعزز تنفيذ أحكام هذه الاتفاقيات.
- اعتماد المعايير والقوانين المتقدمة من جميع أنحاء العالم.
- التعليم شرط أساسي لحماية البيئة، حيث يجب دمج الدراسات البيئية في المناهج الرسمية وغير الرسمية، ليس فقط كجزء من العلوم الطبيعية، ولكن أيضًا كجزء من الدراسات الإلزامية، والتي ستوسع آفاق الطلاب الإسرائيليين من لحظة دخولهم نظام التعليم العام. ستمكّن الدراسات البيئية الطلاب من فحص وفهم الآثار المترتبة على أفعالهم وقراراتهم البيئية على أنفسهم وجيرانهم وبيئتهم. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز وتوسيع نظم التعليم والمعلومات الخاصة بالبالغين في مجموعة متنوعة من المجالات.
- تجديد نشاط المجلس الوطني للبيئة، الذي توقف عن العمل في عام 2003. وسيضم هذا المجلس ممثلين عن الجمهور والمنظمات البيئية والممثلين الأكاديميين والمطورين. يدعو المجلس، حسب الحالة، ممثلي المجموعات التي تتأثر كثيرًا بالتنمية أو التصنيع أو الإهمال البيئي والتخطيط مثل البدو في النقب.
- إنشاء لجنة وزارية قانونية لحماية البيئة ("مجلس البيئة"). ستتعامل اللجنة الوزارية مع قضايا التنسيق بين الوزارات الحكومية فيما يتعلق بحماية البيئة والتخلص من المخاطر، وكذلك الاستعداد في المستقبل لمنع المخاطر البيئية ولتعزيز الحلول لحماية البيئة.

8.3.4. التوزيع العادل للموارد الطبيعية

أدت الحكومات الإسرائيلية في العقود الأخيرة إلى خصخصة غير معهودة للموارد العامة والطبيعية. إن مسألة ملكية الموارد الطبيعية هي جوهرية وأخلاقية بقدر ما هي اقتصادية، وتتطلب مناقشة عامة شاملة، مع توفير المصالح الكاملة وخالية من المصالح. أظهر النقاش الدائر في الكنيست حول مسألة توزيع أرباح الغاز كيف يعمل النظام السياسي بشكل سطحي ويتم ابتزازه من قبل الأطراف المعنية، على عكس مصالح الجمهور العام. ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:

- إلغاء مخطط الغاز.
- زيادة معدلات الضرائب للشركات العاملة في استغلال الموارد الطبيعية، باستخدام تشريعات تخضع للاعتبارات الاقتصادية للموارد الطبيعية للاعتبارات والقيود البيئية.
- مراقبة أسعار الغاز الطبيعي والقيود على الصادرات.
- ضمان مشاركة الدولة في صنع القرار من أجل تحقيق توازن بين الرغبة في تحقيق أرباح اقتصادية ومصالح الحفاظ على الموارد الطبيعية، والالتزام البيئي، والصحة، إلخ.
- تحديد الحصص والقيود المفروضة على استغلال الموارد الطبيعية، وسيتم إنشاء آليات إنفاذ فعالة.

- إلغاء تمديد الامتياز المُصادر لاستغلال موارد البحر الميت لعقود عديدة قادمة. المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية والمواقع التراثية والمواقع التذكارية هي ملك للدولة وتنتهي إلى جميع مواطنيها، وبالتالي يجب أن تدار من قبل الدولة من خلال هيئة المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية. ينبغي إيقاف نقل المواقع التذكارية والحدائق الوطنية إلى الأفراد والمنظمات السياسية بالكامل، وينبغي إعادة إدارة المواقع التي تمت خصصتها بالفعل إلى الدولة.
- ضمان حرية الوصول والعبور للجمهور في المناطق المفتوحة والمحميات الطبيعية والشواطئ، وزيادة إنفاذ القانون ضد الكيانات الخاصة والتجارية التي تقيد وصولهم إليها. بما في ذلك شواطئ البحر، البحر الميت وبحيرة طبريا، جبل الشيخ وغيرها من المواقع الطبيعية والترفيهية.

8.3.5. تلوث الهواء والتربة والمياه

تلوث الهواء في إسرائيل شديد ويشكل خطراً بيئياً وصحياً كبيراً. التعرض لفترات طويلة لتلوث الهواء يسبب أضراراً لا رجعة فيها على الصحة. الضحايا الرئيسيون هم الأشخاص كبار السن الذين يعانون من أمراض الجهاز التنفسي والذين يعيشون بالقرب من مصادر التلوث (محطات توليد الطاقة والمصانع والطرق السريعة ومواقع حرق النفايات). ينتج تلوث التربة عن تراكم المواد السامة والمواد الكيميائية المختلفة التي تنشأ في الصناعة والزراعة والفضلات الطبيعية. تتعرض احتياطات المياه في السهل الساحلي والأراضي المنخفضة الداخلية لتهديد دائم من تسرب المواد السامة.

ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:

- يعد تغير المناخ أحد أكبر الأخطار التي تهدد البشرية وهو خطر من صنع الإنسان إلى حد كبير. يجب على جميع دول العالم المشاركة في محاربته. لهذا الغرض، ستعمل ميرتس على تحقيق أهداف الانبعاثات التي التزمت بها إسرائيل بموجب اتفاقية باريس.
- تطبيق سياسة "الملوث يدفع": يتم فرض غرامات عالية وعقوبات جنائية على من ينتهك المعايير المسموح بها. إرفاق لوائح الانبعاثات للمركبات ومنشآت إنتاج الكهرباء والمصانع الكيماوية في إسرائيل مع تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي.
- زيادة ميزانية البحث والتطوير حول مصادر الطاقة البديلة في إسرائيل مع التركيز على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- تطبيق حظر إلقاء النفايات في المناطق المفتوحة وحرق النفايات، وتشجيع إنشاء المواقع القانونية والتنظيمية، وفقاً للمعايير المقبولة في الغرب، لتمر النفايات وإعادة التدوير واستعادة الطاقة.
- سن قانون تشجيع الصناعات الصديقة للبيئة، والذي سيتطلب تشجيع الحكومة للصناعات الصديقة للبيئة، وسيؤدي إلى الانتقال إلى الصناعات النظيفة بدلاً من الصناعات الملوثة.
- نشر أنظمة المراقبة والرصد للهواء والتربة والمياه والتلوث الإشعاعي للحصول على البيانات المتاحة لعامة الناس في الوقت الحالي.
- زيادة رصد ومراقبة تدفق مياه المجاري والمياه المالحة في الأنهار والمياه من قبل السلطات المحلية والصناعة ومؤسسة كهرباء إسرائيل وقوات الدفاع الإسرائيلية.
- اعتماد نهج صارم في منح التصاريح ومعاقبة من يتجاوز التصاريح.
- الإشراف على تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة مكافحة الحشرات والإخصاب. يتم غسل المواد الكيميائية المستخدمة لتحسين المنتجات الزراعية بالماء، وتتسرب إلى التربة وتحملها الرياح. النفايات الزراعية، وخاصة المزارع الحيوانية، تحمل مبيدات الآفات والمضادات الحيوية والهرمونات وغيرها من الملوثات، والتي هي في حاجة ماسة للعلاج.
- توسيع إمكانات التطبيق المباشر - السماح للمواطن بمقاضاة تعويض مباشر من الشركات الملوثة، دون الحاجة إلى إثبات الضرر.
- وضع ميزانية لخطة حكومية لإخلاء المصافي من خليج حيفا والاستعدادات لخفض حجم تكرير النفط في إسرائيل.
- تنفيذ الخطة الوطنية لإعداد التغير المناخي، بما في ذلك توفير الميزانيات المطلوبة.

• إنشاء هيئة وطنية مستقلة لقياس جودة الهواء. سيكون دورها هو فحص جودة الهواء في إسرائيل، وتقديم البيانات للجمهور، والتحذير من تلوث الهواء المرتفع، وتحليل اتجاهات جودة الهواء مع مرور الوقت، ومراقبة امتثال وزارة حماية البيئة لأهداف جودة الهواء.

8.3.6. الاستهلاك العقلاني

واحدة من الأثمان الكبيرة لتحسن في مستوى المعيشة هي كميات كبيرة من النفايات. في إسرائيل، يعتبر إنتاج النفايات من أعلى المعدلات في العالم. لا تجد نسبة كبيرة من النفايات طريقها إلى مواقع الدفن الخاضعة للتنظيم، وأحياناً لا يتم جمعها على الإطلاق. يوجد في إسرائيل موقع واحد كبير فقط لمعالجة النفايات الخطرة (رمات حوفاف)، مما يؤدي إلى نقل النفايات الخطرة على طول المحاور الطويلة.

تبدأ الدورة التي تنتهي بالتخلص من النفايات بالاستهلاك المفرط هو جزء من النظرة النيوليبرالية العالمية ويتعارض مع المصلحة العامة. يجب إنشاء حوافز اقتصادية إيجابية وسلبية من أجل تشجيع الاستهلاك الأقل وبطريقة مستنيرة، مع تقليل حجم العبوة وزيادة حجم التداول.

إن تنظيم الاستهلاك من الأسفل إلى أعلى له تأثير كبير على المصنعين والموردين، ولكنه يتطلب أدوات مستنيرة من الجمهور العام وضع المعلومات تحت تصرفه. ينبغي أن يستند الاستهلاك العقلاني إلى اختيار الحر والمستنير يسمح للمستهلك بالتحكم في كمية ونوعية المنتجات والخدمات التي يحتاجها. يجب أن يكون لدى المستهلك معرفة شاملة بظروف إنتاج المنتج، والظروف الاجتماعية للعاملين في سلسلة الإنتاج والنقل، والسعر البيئي الذي تكبده المنتج أثناء إنتاجه والتخلص منه.

من أجل منع النقل غير الضروري، يجب تشجيع الاستهلاك القائم على الإنتاج المحلي على المستوى الوطني وعلى مستوى المناطق داخل البلد.

ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:

- ستتبني سلطات الدولة والشركات الحكومية سياسة التوفير في الاستهلاك، عن طريق استخدام وثائق البريد الإلكتروني والمستندات الافتراضية على البدائل المطبوعة، وتفضيل مواد البناء والمعدات المكتبية التي تتطلب موارد أقل وتنتج كميات أقل من النفايات، وحظر الأدوات للاستعمال لمرة واحدة وآليات توفير الطاقة.
- سن قانون جمع وإعادة تدوير واستخدام مخلفات البناء والنفايات الصلبة المعاد تدويرها في المشروعات العامة.
- تشجيع سياسات إعادة التدوير في القطاع الخاص وفي الصناعة.
- تطبيق قانون الإيداع على عبوات المشروبات على زجاجات من 1.5 لتر وأكثر.
- توفير إجابة للنفايات الإلكترونية، والتي تحتاج إلى معاملة خاصة.
- تحديد أهداف لإعادة التدوير في جميع الصناعات، وتشجيع البحوث حول استخدام النفايات المعاد تدويرها، وأهداف لشراء المواد المعاد تدويرها كمواد خام ومنتجات تامة الصنع.
- تعيين مسؤوليات الجمع والفرز وإعادة التدوير إلى السلطات المحلية، بالاشتراك مع الشركات المصنعة والمسوقين، باستخدام أدوات الدولة والميزانيات.
- تنفيذ التقنيات المتقدمة لمعالجة النفايات الخطرة (ترسيخ تحديد المواقع).
- تقليل حجم النفايات الخطرة من خلال تكنولوجيا مخصصة وسياسة الاستخدام المتوازن للعوامل السامة والكيميائية والبيولوجية.
- تطبيق ومعاينة جميع الأشخاص الذين يقومون بتفريغ أو حرق النفايات في مواقع الطمر غير القانونية أو في المجال العام.
- توفير حوافز إيجابية للمقاولين لإزالة النفايات البناء المنزلية إلى المواقع الخاضعة للتنظيم.

8.3.7. المياه

المياه هو السلعة الأساسية للشخص. لكل شخص الحق في الحصول على المياه حسب احتياجاته. إن خصخصة المياه، مثل تشغيل شركات المياه كاقْتصاد مغلق، تتعارض مع الدور الأساسي للدولة كمزود للخدمات الأساسية. في إسرائيل، لا يوجد منهج نظامي طويل الأجل لمعالجة مصادر المياه، وقد تم تطبيق سياسة لسنوات أدت إلى تلوث مصادر المياه، والنفايات، والتميز في تخصيص المياه وتوزيعها بين السكان والقطاعات. ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:

- إلغاء شركات المياه وإعادة إدارة المياه إلى الدولة كجزء أساسي من دورها. سيتم الدفع مقابل المياه دون تمويل أنظمة منفصلة ومهدرة وتمييزية، عندما يكون الدفع مقابل استهلاك معقول، وفقاً لاحتياجات الشخص، منخفضاً ومتناسباً.
- تحديد نهج منهجي لمصادر المياه، مع مراعاة جميع استخدامات المياه. بما في ذلك ضمان حق الطبيعة في الماء.
- تحديث الخطة الرئيسية لقطاع المياه وفقاً لتوقعات الخدمة الهيدرولوجية بشأن الحد من هطول الأمطار، بحيث بالإضافة إلى الزيادة الفورية المطلوبة لتحلية المياه، ستتصل الخطة الرئيسية بإدارة الطلب وتوفير المياه.
- ضمان المساواة في توزيع الحصول على المياه بشكل عام ومياه الشرب على وجه الخصوص. وقف التمييز في المدن العربية، المعترف بها وغير المعترف بها، في تخصيص المياه للزراعة.
- حظر انقطاع المياه. تطوير مصادر بديلة للمياه، مثل إعادة تدوير مياه الصرف الصحي وتحلية المياه.
- تنفيذ خطة إنشاء مركز دولي لتنمية الموارد المائية في إسرائيل.
- تشريع يمكن المواطنين ويشجعه على تخزين مياه الأمطار وإعادة تدوير المياه الرمادية، وهي خطوة بدأتها ميرتس وقابلتها معارضة من الحكومة.
- تقييد السلطات المحلية عن طريق إنشاء نظام في وزارة الداخلية للإشراف على استخدام المياه في السلطات المحلية.
- ضبط النفس من قبل الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية فيما يتعلق بهدر المياه.
- تغيير قانون المياه، وتكييف القانون بحيث يؤدي إلى إعادة التأهيل والإدارة المستدامة لموارد المياه الطبيعية، وإعادة تأهيل تدفق المياه في الجداول، وزيادة الشفافية والمشاركة العامة في عمليات صنع القرار في قطاع المياه.

8.3.8. طاقة

لدى إسرائيل إمكانات هائلة لتوليد الطاقة من مصادر متجددة. يعد استخدامها، وخاصة الطاقة الشمسية، ميزة سواء من حيث البيئة أو من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والصحية. لقد التزمت إسرائيل بزيادة استخدام الطاقات المتجددة، لكن وتيرة التقدم بطيئة للغاية. إن استخدام هذه القناة سيقول اعتماد إسرائيل على الدول المصدرة للنفط ويؤدي إلى الاستقلال الاقتصادي. تشجيع إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة وتشجيع تطوير سوق للطاقة الشمسية محلية للتصدير. العثور على خزانات كبيرة من الغاز الطبيعي قبالة ساحل البحر الأبيض المتوسط أدى في الآونة الأخيرة إلى الإثارة والفرحة، ولكن يجب أن نتذكر أيضاً أن الغاز الطبيعي هو أيضاً مصدر للطاقة الأحفورية، والذي ينطوي إنتاجه واستغلاله على تلوث واسع النطاق وتراكمه بشكل خطراً على السكان الذين يعيشون بجوار

ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:

- تحديد هدف لنقل الطاقة المتجددة بمعدل واحد في المئة سنوياً، بحيث بحلول عام 2020 سيتم إنتاج 10 ٪ من موارد الطاقة في إسرائيل من الطاقات المتجددة وبحلول عام 2030 سيتم توليد 30 ٪ من الطاقات المتجددة. سيتم تمويل التمويل عن طريق رفع الضرائب. الفشل في تحقيق الهدف السنوي هو بمثابة الفشل في تحقيق أهداف الميزانية، وبالتالي يشكل سبباً لحل الحكومة.
- تنفيذ سياسة شاملة للتبسيط والادخار، في مؤسسات الدولة، في مؤسسة الدفاع، في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخاصة.
- تنفيذ قرار الحكومة بإنشاء محطة للطاقة الشمسية في النقب، مع مراعاة المواقع الحساسة التي تحافظ على النظم الإيكولوجية الصحراوية.
- الترويج لبرنامج وطني لكفاءة الطاقة من أجل دمج هذه المصادر في قطاع الكهرباء الإسرائيلي.

- تشجيع إنتاج الطاقة من النفايات من خلال التشريعات والموارد والأدوات والمجالات المخصصة لهذا الغرض.
- توفير حوافز والتزامات طويلة الأجل لشراء الطاقة المتجددة، لإنتاج واستخدام الطاقة الشمسية للاستهلاك المحلي، في النباتات والأماكن العامة، مع تفضيل الهيئات العامة والتعاونيات.
- حظر بناء محطات طاقة جديدة تعتمد على الوقود الأحفوري مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي، وحظر توسيع نطاق أنشطة المحطات الموجودة.
- إلغاء التجميد عن الخطة الوطنية لتخفيض الانبعاثات، وسيتم توسيعه ليشمل المجالات الأخرى التي لم تتم الإجابة عليها بعد.
- توفير حوافز لاستبدال وتحسين وترقية المعدات والأتمتة الموفرة للطاقة.
- إرساء تشريع اللوائح لوقف استخدام المصابيح المتوهجة وإزالتها من القانون في غضون فترة زمنية محددة، على غرار التشريعات في مختلف البلدان الأوروبية.
- بحسب تقارير الأمم المتحدة الأخيرة، التي تشير إلى أن السبب الرئيسي لانبعاثات غازات الدفيئة هو المزارع الزراعية الصناعية، والسياسة الزراعية في إسرائيل، وخاصة في الثروة الحيوانية، والسياسات الاستهلاكية والتجارية المصاحبة لها، يجب فحصها وتخضعها لحماية البيئة وتخفيض الانبعاثات.
- يجب توفير الشفافية ونقل المعلومات الحالية حول استخدام الطاقة النووية في إسرائيل وطرق دفن النفايات النووية. لا ينبغي تطوير الطاقة النووية بدون تشريع مباشر في هذا الشأن، والذي يشمل أيضًا أنظمة الإشراف والمراقبة.
- تحديث قانون البترول، الذي يسمح لأصحاب المشاريع بالبحث وإنتاج النفط، بحيث يتم أخذ الاعتبارات البيئية والشفافية والمشاركة العامة في الاعتبار عند منح تصاريح لأصحاب المشاريع.
- إنشاء لجنة تحقيق حكومية في كارثة النفط في احتياطي إفرونا، وسيتم دمج استنتاجاتها في التشريعات.

8.3.9. الحفاظ على البيئة

- تتعلم دولة إسرائيل بعالم طبيعة غني ومتنوع، لا مثيل له تقريبًا في العالم فيما يتعلق بأراضي الدولة المحدودة. يتداخل عالم الصحراء مع الطبيعة المتوسطة، حيث يسمح بمقابلة النباتات والحيوانات والمناظر الطبيعية الاصلية والظواهر من الفريدة في العالم وطرق هجرة الطيور والمزيد. يجب على دولة إسرائيل حراسة الكنوز النادرة المودعة في مجملها. ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:
- الحفاظ على المساحات المفتوحة من خلال إعادة التفكير، والمناقشة المتعمقة وحتى إلغاء الخطط المعتمدة بالفعل للبناء، والطرق، والبنية التحتية، والزراعة، وأكثر من ذلك.
 - إعلان وزير الداخلية عن عشرات المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية عالق في النظام البيروقراطي منذ عقود دون إجابة.
 - حماية النظم الإيكولوجية الفريدة في إسرائيل، وفقًا لمعايير الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. سيتم التركيز بشكل خاص على الأنظمة الحساسة مثل الصحاري والبساتين الطبيعية الغابات والكهوف والجداول المائية والمساح الشتوية والشواطئ وبحيرة طبريا وخليج إيلات والبحر الأبيض المتوسط.
 - تشريع لحماية القيم الطبيعية الفريدة لإسرائيل، مثل البحر الميت والحفر. ستولى أهمية كبيرة لقضية البحر الميت. سيتم تحقيق إعادة تأهيل البحر الميت من خلال وقف استغلال موارده، والحد من ضخ المياه من مصادره، وتنفيذ سياسة مناسبة تجاه المواقع السياحية حول البحر الميت، وخاصةً تجاه المنشآت الصناعية، التي تمثل مجتمعة نسبة مئوية كبيرة من معدل التبخر السنوي للبحر الميت.
 - الكفاح ضد الغزوات البيولوجية من الحيوانات والنباتات التي يدخلها الإنسان إلى البلاد وتستنفذ النظم البيئية، مع الإضرار بالنباتات والحيوانات المحلية. سيتم تنفيذ مثل هذا النضال من خلال نظام متكامل للبحث والإشراف والإنفاذ والمعلومات. سيطلب من المستوردين وحدائق الحيوان والمهريين غير الشرعيين وتجار النباتات والحيوانات تحمل المسؤولية الكاملة عن الضرر الناجم عن أعمالهم.
 - الكفاح ضد الكثبان الرملية غير القانونية من أجل الحفاظ على الموائل الرملية في إسرائيل، والتي هي في خطر.
 - الإشراف على استخدام الرمال من قبل مقاولي التشييد وتقييدهم بهذا الموضوع.
 - إقرار ووضع خطة وطنية لإعادة تأهيل أنهار إسرائيل
 - تعزيز قانون الصرف وحماية من الفيضانات، مع تعزيز الرؤية البيئية.

3.8.10. الشواطئ والبحر

البحر والشواطئ هي مورد عام مهم ونادر يتطلب عناية خاصة. هناك العديد من التهديدات من العقارات، والحفر، والتسويق، والتهديدات البيئية، والصحة، إلخ. تقدمت العديد من الدول في جميع أنحاء العالم إلى الإدارة المتكاملة للبحر والشواطئ عندما يتم أخذ جميع الاعتبارات في الاعتبار وفي الأعمال القانونية والأكاديمية التي تم القيام بها في إسرائيل لدراسة هذه القضية. الحفاظ على البحر وموارده من أجل مستقبل إسرائيل مع الحفاظ على البحر والشواطئ كموارد عامة ومتاح.

ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:

- حظر جباية رسوم دخول لشواطئ دولة إسرائيل.
- إنشاء سلطة إدارة متكاملة للبحر، تشمل جميع الأطراف المهمة وستتحكم في جميع الاستخدامات البحرية المختلفة، وستتيح الشفافية في استخدام الموارد الطبيعية والنقد العام والحفاظ على القيم الطبيعية والبيئية للبحر على مر السنين.
- إعلان أن ما لا يقل عن 20 ٪ من المياه الإقليمية كمحميات بحرية وتشجيع البحوث البحرية في مجالات المياه الاقتصادية لغرض فحص وسائل حماية البيئة البحرية في هذا المجال.
- الانتهاء من إصلاح الصيد، الذي يشمل إزالة جميع سفن الصيد من البحر وحماية الأنواع المهددة بالانقراض، مع ضمان تنوع الأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية وسبل عيش الصيادين.
- تشجيع ووضع ميزانية خطة عمل والبنية التحتية لحالات الطوارئ التي ستوفر استجابة مثالية وفورية لأعطال في مرافق الحفر والبنية التحتية في البحر.
- إعادة فحص موقع تلاعب الغاز في لفياتان.
- مراقبة عامة منتظمة وشفافة للشواطئ الجنوبية لتلوث من غزة والحد من التلوث الناتج عن المجاري القادمة من هناك.

3.8.11. الحفاظ على المباني

الحفاظ على المباني والمواقع التاريخية يعد التراث التاريخي المبني من الأصول الروحية والأخلاقية والسياحية الهامة لجيلنا والأجيال القادمة. ترى ميرتس بالحفاظ على المواقع والهياكل التاريخية كأداة مهمة في تعزيز الهوية الوطنية وتعزيز التراث الاستيطاني.

ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:

- منع هدم وإهمال المواقع ذات الأهمية التاريخية المحلية والوطنية. سيتم التركيز بشكل خاص على وقف تدمير المواقع التاريخية في القدس.
- أي مقترح لتغيير تسمية أو تصنيف موقع يتضمن القيم التاريخية سيتطلب عقد جلسة استماع عامة، والتي تشمل مجلس الحفاظ على المواقع وسلطة الآثار ووزارات السياحة والتعليم وحماية البيئة وعامة الجمهور.

3.8.12. حقوق الحيوان

كحزب يدافع عن الجماعات الضعيفة والمحرومة من التعبير عن معاناتها وضيقها، ترى ميرتس بشكل طبيعي واجب حماية رفاهية الحيوانات. تعتقد ميرتس أنه إلى جانب الاختلافات بين الحيوانات والبشر، تشترك المجموعتان في العديد من الخصائص السلوكية والإدراكية والعاطفية. أولاً وقبل كل شيء، يشترك البشر والحيوانات في القدرة على الشعور بالألم والمعاناة. في ضوء هذا التشابه، تؤمن ميرتس أنه بالإضافة إلى الحساسية تجاه ضائقة ومعاناة الناس، هناك حاجة إلى قدر مناسب من الاعتبار لاحتياجات الحيوانات ومحناتها ومعاناتها. إن تقسيم السلطة بين مختلف الوزارات الحكومية في مجال حماية الحيوانات يتعارض مع مصالح الحيوانات وغالبًا ما يكون نتيجة لاعتبارات المصالح الخاصة في الحفاظ على موقف استغلالي. يجب أن تتم حماية رفاهية الحيوانات ومصالحها الفريدة في العديد من الجوانب.

ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:

- تركيز جميع هيئات حماية الحيوان التابعة لوزارة حماية البيئة وقطع جميع الاتصالات مع الجهات المعنية في وزارة الزراعة والصحة والتعليم لمسألة حماية الحيوان.
- تخصيص موارد كافية لإنفاذ قانون رعاية الحيوان.
- حظر تجارة الفراء.
- تعديل قانون رعاية الحيوانات - تجارب على الحيوانات. إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم الغربي التي لا تشجع بدائل التجارب على الحيوانات. يجب إبطال اللجان الداخلية للموافقة على التجارب، وإضافة ممثلي منظمات حماية الحيوان إلى لجان الموافقة، ووضع معايير صارمة لمنح تصاريح التجارب على الحيوانات، فقط عندما يثبت أن البحث يهدف إلى إنقاذ الأرواح وليس لديه بديل مناسب.
- يعد الصيد وصيد الأسماك من أجل الرياضة أو الترفيه نشاطًا همجيًا يجب نقله من العالم. من أجل حماية الحيوانات البرية، سيتم معاقبة الصيادين وسيتم فرض عقوبة تصل إلى 6 سنوات على الشخص المدان بجريمة الصيد.
- حظر التجارة في المنتجات التي ينطوي إنتاجها على إساءة محظورة حسب القانون في إسرائيل، مثل بيع الدهن والافطام القصري.
- حظر استيراد كبد الاوز.
- إلغاء أقفاص البطارية في صناعة البيض والعمل حسب المعايير الأوروبية لتربية بدون أقفاص.
- إنفاذ القانون الذي يحظر ربط الكلب 24 ساعة في اليوم.
- تنظيم النشاط البيطري في السلطات المحلية
- التحكم في التعقيم، إلى جانب اللقاحات، الممولة من قبل السلطات الحكومية والسلطات المحلية، للحد من أعداد القطط والكلاب الضالة.
- تحسين الظروف في الأقفاص البلدية والسعي لإيجاد متبني للحيوانات.
- حظر تسمم الحيوانات في حالة الوفاة لاستئصال داء الكلب واعتماد نهج التطعيم الفموي.
- توسيع نطاق القانون الحالي لحظر استخدام الحيوانات للأغراض التجارية والترفيه والرياضة (السيرك، ميدان سباق الخيل).
- حماية الطيور البرية من الصدمات الكهربائية من خطوط الجهد العالي من خلال التدرج.
- حماية الطيور المهاجرة من إطلاق النار المزارعين في طرق الهجرة من خلال دعم مواقع التغذية.
- حماية ملاجئ الحياة البرية، وفهم أن هذا هو مفتاح حمايتهم. تشجيع مشاريع استعادة للطبيعة من خلال البحوث والتعليم وتربية البذور.
- زيادة الدعم الوطني للمنظمات التي تعمل لصالح الحيوانات ورفاهيتها.
- العلاج والإنقاذ والمساعدة الطبية للحيوانات في محنة في جميع الأوقات.
- تشجيع النظام الغذائي النباتي والغذائي من خلال التعليم والإعانات.
- تعتقد ميرتس أن الحيوانات الأليفة جزء مهم من المساحة العامة، وأن لها مساهمة اجتماعية وتعليمية وثقافية في الحياة في المدينة وفي القرية. من أجل تسهيل الأمر بالنسبة لأصحاب الحيوانات الأليفة وتحسين رفاهية هذه الحيوانات، ستعمل ميرتس على إنشاء وتوسيع المتنزهات والحدائق والمساحات الخضراء حيث تكون حركة حرة للحيوانات والتفاعل بينها وبين البشر ممكنة. حظر المتاجرة بالكلاب والقطط.
- سيتم تعيين ميزانيات لأنشطة المنظمات التي تدير الأقفاص لحيوانات تم العثور عليها وهي تتجول دون مالكيها.
- ستقوم كل سلطة محلية بتشغيل مركز توزيع للقطط في الشوارع بسعر التكلفة.
- حظر الشحنات الحية من الأغنام والعجول من أستراليا وأوروبا.

9. الثقافة والرياضة

9.1. الثقافة والفن

يخلق النشاط الثقافي في مجالاته المختلفة أفضل الأصول الروحية للمجتمع الإسرائيلي، ويشكل عنصراً أساسياً في تحديد نوعية الحياة، وتشكيل صورتها وهويتها وتفردتها. يساهم الإبداع الثقافي والفني في بلورة التضامن الاجتماعي وهو مصدر إثراء روحي. الدولة مسؤولة عن تطوير الثقافة وتشجيع العمل الأصلي والحر والمستقل وواجب حماية الفنانين الذين يساهمون في الثقافة العامة .

وافق الكنيست المنتهية ولايتها في قراءته الأولى على مشروع "الولاء للثقافة" الذي يمنح وزير الثقافة صلاحيات في تدخل غير مشروع في محتويات العمل الفني في إسرائيل من خلال حرمانه المؤسسات الثقافية من تمويل التي لا تستوفي سلسلة من المعايير المبهمة وتخضع للتفسير السياسي. ينتهك القانون بشدة حرية التعبير والإبداع وليس له مكان في قوانين الدولة الديمقراطية. ميرتس ستعارض مشروع القانون.

ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:

- منع سن قانون "الثقة في الثقافة".
- زيادة كبيرة في الميزانية المخصصة للمجال الثقافي، بهدف الاقتراب من المعيار المقبول لدى الدول الغربية (1% من ميزانية الدولة وفقاً لتوصية اليونسكو).
- إنشاء سلطة وطنية للفن والثقافة.
- حماية حقوق الفنانين في حرية التعبير والتعبير عن الرأي، دون قيود على الرقابة السياسية أو الدينية.
- سن قانون جديد لحقوق التأليف والنشر يمنح المبدعين حماية الملكية الفكرية الخاصة بهم وحصولهم على ثمرة أعمالهم. سوف يلغي القانون إمكانية مصادرة الحقوق في العمل المكلف من المبدعين.
- الحماية المهنية للفنانين وفناني الأداء، والاهتمام بمنع الاستغلال، وظروف العمل غير العادلة، وانتهاك حقوقهم الاجتماعية.
- زيادة المساعدة العامة للمؤسسات والفنانين في مجال الثقافة والفن، بما في ذلك المجموعات غير المؤسسية، ومنع الضرر الذي يلحق بصناعة السينما بالميزانية وفقاً لقانون الأفلام.
- تنفيذ مشروع "سلة الثقافة الوطنية" لجميع الطلاب في إسرائيل، وإدراج التعليم للاستهلاك الثقافي في المناهج الدراسية الأساسية.
- تنظيم موضوع وضع الفن في الأماكن العامة في إسرائيل وفقاً لمعايير شفافة ودمج الفنانين المحترفين.
- لتصحيح التمييز القائم في توزيع الميزانيات على المؤسسات الثقافية والفنية، وزيادة الاستثمار في المحتوى الثقافي للفنانين والمبدعين من جميع الفئات في إسرائيل - شرقيين، مهاجرون من الاتحاد السوفياتي، المهاجرون الإثيوبيون.
- المساواة الكاملة في تخصيص الفن العربي والدرزي وتخصيص مكان مناسب للإبداع باللغة العربية.
- إنشاء قناة تلفزيونية تجارية باللغة العربية.
- زيادة الدعم للمكتبات العامة، في أعقاب قانون المكتبات العامة، الذي سنته ميرتس.
- إنشاء دار نشر لنشر البحوث حول الثقافة الإسرائيلية.
- تشريع لإنشاء المتحف الوطني للثقافة والفنون في إسرائيل.
- إنشاء مجلس عام أعلى لدعم الفنانين والنشاط الفني في جميع أنحاء البلاد، يعبر عن التراث الثقافي لمختلف المجتمعات ويشجع الإبداع.
- توسيع الاستيعاب المهني والثقافي للفنانين المهاجرين.
- تعميق العلاقات الثقافية مع دول العالم، مع التركيز بشكل خاص على دول البحر المتوسط.
- تنوع الثقافة وإمكانية الوصول إليها مع التركيز على تشجيع الإبداع في المحيط الاجتماعي والجغرافي.

9.2. رياضة

ممارسة الرياضة هي عنصر مهم في ضمان جودة الحياة والصحة الجيدة. الأنشطة الترفيهية لها تأثير كبير على طبيعة المجتمع ونوعية الحياة فيه. تعد المشاركة في أنشطة إبداعية وفعالة، لا سيما المشاركة في نشاط بدني متنوع ومتوازن، ذات أهمية خاصة. لذلك، تأكد من النشاط البدني بين كافة مستويات المجتمع من خلال الإعلام والتعليم وتطوير برامج النشاط البدني في المراكز الاجتماعية، وتوسيع إنشاء مراكز لأنشطة الهواء الطلق ومدى ملاءمتها للأشخاص ذوي الإعاقة.

ستعمل ميرتس على الترويج للقضايا التالية:

- إعادة توجيه الموارد إلى الأنشطة الرياضية لعامة الناس، مع تحديد أهداف لزيادة كبيرة في النسب المئوية لعامة الناس المشاركين في النشاط البدني.

- تشجيع الإنجازات والتمثيل الرياضي مع استثمار الموارد الوطنية لتنمية الأنشطة والمؤسسات الرياضية. يجب إدراج أهمية الرياضة كطريقة للحياة وكمهارات حياتية في المناهج الدراسية منذ سن مبكرة، وينبغي أن يشمل التعليم التغذية السليمة والصحية كطريقة للحياة.
- مكافحة العنف والعنصرية في الروح الرياضية للقانون الذي صدر بمبادرة من ميرتس، وتنفيذ مبادئ الروح الرياضية والإنصاف والتسامح والرعاية والصبر من خلال الإعلام والتعليم.
- سن معايير متساوية لتخصيص أموال مجلس الرهان الرياضي مع الأخذ بعين الاعتبار عدد المراهنين في القطاع والموقع الجغرافي والقدرة على كسب المال.
- النهوض بالمرأة في الرياضة ووضع الميزانية المناسبة للرياضة النسائية.
- تقديم الدعم لحق عشاق الرياضة في التجمع وإدارة المجموعة التي يمتلكونها.